اللغة العربية وآدابها

(إنَّ) و (أنَّ) و (أنْ) و (إنْ)
دِراسَةٌ في العَلاقاتِ التركيبيَّةِ والتَّطَوُّرِ اللغَوِيّ

إعـــداد

د. عُمَر يوسف عُكاشة

أستاذ مُساعِد – مَرْكِزُ اللغات – جامِعَة اليَرْموك

إرْبِد / الأُرْدُنّ.

ملخَّص البحث

المَأْمولُ من البحث الحاليِّ أَنْ يَرْجِعَ النَّظَرَ في دَرْسِ أَدَوات أَرْبَعٍ، هـــيَ: (إنَّ) و(أَنَّ) و(أَنْ) و(إنْ)، فَيَعْتَمِدَ عَلى التَّشابُه المَبْنَويِّ الواضِحِ، ليَمْتَحِنَ العَلاقَةَ بَيْنَها مُزاوِجاً بينَ الجانب اللغويِّ التركيبيِّ لِلْمَدْروس، والجانب اللغويِّ التاريخيِّ. ولذلك يَحْرِصُ البحثُ في كُلِّ مَرَّةٍ عَلى أَنْ يَنْطَلِقَ من التَّرْكيب اللغويِّ نَفْسِه، بُغْيَةَ التَّأْصيلِ للأَدَواتِ الأَرْبَعِ، فَيَتَتَبَّعَ رِحْلَةَ تَطَوُّرِها من الصورةِ التي انسَلَّتْ منـــها، إلى الصورةِ التي اسْتَقَرَّتْ عَلَيْها.

ومنْ أَهَمِّ نتائجِ البَحْث المُتَكاثِرَة، القَولُ بِأَنَّ (إنَّ) هيَ أَقْدَمُ الأَدَوات ظُهوراً، وَأَنَّهـــا هـــيَ الأَصْلُ الذي منْهُ انْسَرَبَت (أَنَّ) عَلى نَحْوٍ مُباشَرٍ، فَكانَتْ (أَنَّ) بحَقٍّ –وطَبْقاً للنَّظَرِ اللغويِّ التـــاريخيِّ المُقارن– صورَةً فَرْعيَّةً لـــ(إنَّ). بَيْدَ أَنَّ نُزوعَ اللغة نَحْوَ التَّطَوُّر، تَلْبيَةً لحاجَة الناطق اللغويِّ في التَّعْبيرِ عَنْ بَعْضِ الوَظائف اللغويَّة المُسْتَحْدَثَة، قَدْ أَفْضى إلى تَطْويرٍ آخَرَ عُمِدَ فيه إلى إسْقاط المَقْطَعِ الثاني مِـــنْ (أَنَّ)، لِلْوُصولِ إلى (أَنْ) التي يَتَوَسَّلُ بها الناطقُ منْ أَجْلِ الإتْيان بالإسْناد مُصَدَّراً بالفعْل.

وَقَدْ تَكَشَّفَ للباحِث في المُرَجَّحِ من الرَّأْي، أَنَّ (أَنْ) هيَ الصورَةُ التي منها اشـــتُقَّت الأَداةُ (إنْ)، تَعبيراً عَن الوظيفَةِ الدلاليَّة الجَديدَةِ "الشَّرْطُ". وبِسَبَبِ ذلكُم كُلِّه، يَخْلُصُ البَحْثُ إلى أَنَّ تَطَوُّرَ

الأَدَواتِ المَدْروسَةِ يُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ في هَيْئَةِ خَطٍّ واحِدٍ مُسْتَقيمٍ، عَلى النَّحْوِ:

(إنَّ --> أَنَّ --> أَنْ --> إنْ).

* * *

(١) تأسيس:

(١-١) تَوَجُّهُ النُّحاةِ العامُّ في فَهْمِ (إنَّ) و(أَنَّ)

إنَّ من المَلْحوظِ أنَّ بعضَ النحاةِ القدامى لم يَذْكُر (أنَّ) المفتوحةَ الهمزةِ حينَ شَرَعَ يُعَدِّدُ الأحرفَ "المشبَّهةَ بالفعْلِ"، ولذلك كانت هذه الأحرفُ عندهُ خمسةً. قالَ "المرادي": "وهو مذهبُ سيبويه[١]، والمبرّد في: "المقتضب"[٢]، وابن السرّاج في "الأصول"[٣]. ولذلك قالَ هؤلاء في (إنَّ) وأخواها: الأحرف الخمسة، ولم يعدّوا (أنَّ) المفتوحةَ، لأنها فرع. وهو مذهب الفرّاء"[٤].

وأحسَبُ أنَّ هذا التوجُّهَ قد فُهِمَ فَهْمَيْنِ، أو قُلْ: كانَتْ فيه مَدْعاةٌ لنُحاةٍ آخرينَ إلى أنْ يُعاملوا الأداتين (إنَّ) و(أنَّ) بإحدى طريقتين: أَمّا الأولى فهي أنْ يُنظَرَ إلى هاتين الأداتين بحسبانِهما أداةً واحدةً. وطَبْقاً لطريقة الفهمِ هذه نستطيع أنْ نَعيَ المقولةَ التي عليها أكثرُ كتبِ النحوِ القديمةِ والحديثةِ، تلك التي تَذْكُرُ الأَمْرَ على أنَّهُ "كَسْرُ همزةِ إنَّ وفَتْحُها"[٥] أو "أحوالُ همزةِ إنَّ"[٦].

وأمّا الطريقةُ الثانيةُ التي بها فُهِمَ توجُّه سيبويهِ ومَنْ تابَعَه، فمُنْمازَةٌ عن سابقَتها بَيْدَ أنَّها لا تبتعد عنها كثيراً، وبمقتضاها يُنظَرُ إلى المفتوحةِ الهمزةِ (أنَّ) بوصفها فرعَ المكسورة (إنَّ)[٧]. ومن البيِّنِ أنَّ أَصْحابَ هذه الطريقةِ يَتَناوَلونَ الأداتين باعتبارِهما غَيْرَيْنِ، ولكنَّ إحداهما مُنْسَرِبَةٌ مِن الأخرى.

وقد صحَّحَ "المراديّ"[٨] و"السيوطيّ"[٩] طَريقةَ الفهمِ الثانيةَ من ستةِ أوجهٍ. قالَ

"المُراديّ": "وَالأَوَّلُ هُوَ الصَّحيح(١٠)، ويَدُلُّ عَلى صحَّته أَوْجُه: الأَوَّل: أَنَّ الكلامَ مع المكسورة جملةٌ غيرُ مُؤَوَّلَة بمفرد، بخلاف المفتوحة. وَالأَصْلُ أَنْ يَكونَ المَنْطوقُ به جملةً منْ كُلِّ وَجْـه، أَوْ مفرَداً منْ كُلِّ وَجْه. الثّاني: أنَّ المكسورةَ مُستغنيةٌ بمعمولَيْها عن زيـادة، بخـلاف المفتوحـة. الثّالث: أنَّ المفتوحةَ تَصيرُ مكسورةً بحذف ما تتعلَّقُ به، كقولك في "عرفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ": إنَّكَ بَرٌّ. ولا تَصيرُ المكسورةُ مفتوحةً إلا بزيادة، والمَرجوعُ إليه بحذف أصلٌ. الرّابع: أنَّ المكسورةَ تُفيدُ معنىً واحداً وهو التأكيدُ، والمفتوحة تفيدُهُ وتُعلِّقُ ما بعدَها بما قبلَها، فكانَتْ فَرْعاً. الخامس: أَنَّ المكسورَةَ أشبهُ بالفعلِ، لأَنَّها عاملةٌ غيرُ معمولةٍ، كَما هُوَ أَصْلُ الفِعْلِ. السّادس: أَنَّ المكـسورَةَ كلمةٌ مُستقلَّةٌ، والمفتوحة كبعض اسمٍ"(١١).

لكنَّ السيوطيَّ الذي ساقَ تلكَ "الأَدلَّةَ" نَفْسَها لإثْبات كَوْن (إنَّ) أَصْلاً لِـ(أَنَّ)(١٢)، ممّا يُفْهِمُ بأَنَّهُ يُنادي بوَحدة الأَداتَيْنِ أَو بكَونهما أَداةً واحدَةً لا أَداتَيْن، بَدا –في مَوْضِعٍ آخَرَ– مُتَرَدِّداً في حَسْمِ المَسْأَلَة. قالَ "السيوطيّ" مُعَبِّراً عن تينك الطريقتين في فهم الأداتـين: "مـنْ نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبَّهة بالفعل. وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سـيبويه ...، لأنَّ (إنَّ) و(أَنَّ)(١٣) واحدة، وإنَّما تُكسَرُ في مواضع، وتُفتَحُ في مواضع". لكنَّهُ يَفْجَأُنا كثيراً حـينَ يَقولُ بعدَ ذلكَ مباشَرَةً مُغادِراً المسألَةَ دونَ جزمٍ أو حَسْم: "وإنْ كانتا غيرين، فالثانيـة فـرع الأولى"(١٤)!

وهذا ليسَ يَعْني سوى أَنَّ المسألةَ صَعبةٌ مُسْتَعْصِيَةٌ بِحَقٍّ، على غيرِ ما تبـدو عليـهِ في الظاهِر، وأَنَّ عقدتَها ما تَزالُ في مَسيسِ الحاجةِ إلى الحَلِّ.

(١-٢) دَعْوى الأَصْلِ والفَرْعِ في فَهْمِ (إنَّ) و(أَنَّ):

قد استبانَ من بعضِ الكلامِ الفائتِ أنَّ ما دعا بعضَ القومِ إلى التعامُلِ مع (إنَّ) بوصفها أصلاً لـ(أنَّ)، إنَّما ينبع من تصوُّرِهم اللغويِّ المستند على شيءٍ من المنطق. فستةُ الأوجهِ التي أوردَها "السيوطيُّ" في النصِّ السالف الذِّكر، يُعَدُّ أكثرُها أدخلَ في بابِ المنطقِ منه في بابِ البحثِ اللغويِّ. وينبغي التأكيدُ على أنَّ إيرادَهُم هذه الأوجُهَ الستَّةَ لم يكن الهدفُ منه إبرازَ التغايُرِ القائمِ بينَ الأداتَيْن، بَقَدْرِ ما كانَ لإثباتِ أصالةِ إحدى الأداتين، ولذلك كانَ هذا التغايُرُ يُحسَمُ -في كلِّ وجهٍ من الأوجه الستَّة- لصالحِ (إنَّ).

وليس منْ شأنِ هذا، في أَيِّ حالٍ من الأَحْوالِ، أنْ يُقلِّلَ منْ إعجابنا الشديد بما أبدَوْهُ وتوصَّلوا إليه منْ نتائجَ في هذا السِّياقِ، خاصَّةً ما تَعَلَّقَ بمَلْحَظِهم التركيبيِّ الذي فَرَّقوا في ضوئه بينَ الأَداتَيْن. فبالرّغْمِ من المطابَقةِ التي عَقَدوها بينَ المكسورةِ والمفتوحةِ -وهي مطابَقةٌ ترتدُّ إلى المستوى الدلاليِّ-، إلا أَنَّ ذلكَ لم يَحُلْ دونَ أنْ يَتوَصَّلوا باقتدارٍ مُعْجبٍ إلى مَلْحَظٍ تركيبيٍّ تَختَلفُ فيه (أَنَّ) عنْ (إنَّ). نُفْصِحُ أَكْثَرَ بالقَوْلِ: مَعَ أنَّ المفتوحةَ الهمزةِ تُفيدُ -عندَهُم- معنى التوكيد[١٥] كالمكسورة، إلا أنَّ "المكسورةَ الجملةُ معها على استقلالها... وليست (أنَّ) المفتوحةُ كذلك، بل تقلبُ معنى الجملة إلى الإفراد"[١٦]. ولذلكَ انتهَوْا في هذه السبيلِ إلى قاعدةٍ سهلةِ التناوُلِ، يُمْكنُ تلقينُها المُتعلِّمينَ بكلِّ يُسْرٍ، فميَّزوا بينَ مَوقعيهما بأنَّ ما كانَ مَظَنَّةً للجملةِ وقعتْ فيه المَكسورةُ، وما كانَ مَظَنَّةً للمُفردِ وَقعَتْ فيه المَفتوحةُ[١٧].

وأيّاً كانَ الأمرُ، فإنَّه يَحقُّ لنا -في المقابل- أنْ نذهبَ إلى أبعدَ من ذلك، فنقولَ: كثيراً ما وَقَعَ في النفسِ ما يَسْتَفزُّ التَّسْآلَ عمّا دَفَعَ النحاةَ إلى التعامُلِ مع الأداتين (إنَّ) و(أنَّ) بوصفهما "صورتين" لكلمةٍ واحدة، ذواتَيْ دلالةٍ واحدة، أو بوَصْفِ إحداهُما أَصْلاً للأُخْرى، رغم أَنَّهُم ينصّون -في الوقت نفسه- على افتراقهما افتراقاً كاملاً من الوجهةِ التركيبيَّة؟ وبعبارَةٍ أُخْرى: إذا كانَ النحاةُ قد أدركوا أنَّ ثَمَّةَ أوجهاً كثيرةً تُفارقُ فيها (إنَّ) الأداةَ الأخرى، فما الذي ألجأهم ابتداءً إلى القولِ بأنَّ إحداهما أصلٌ والأخرى فرعٌ عنها؟ ما الذي دعاهم إلى هذا البحثِ أساساً، بحثِ أصالةِ إحدى الأداتين؟

أَلَيْسَ من التناقضِ الشديدِ أنْ يُقالَ إنَّ الأداتينِ تُشايعُ إحداهما الأخرى، بأنْ تَكونا

أداةً واحدةً، أو أنْ تكونَ إحداهما أصلاً للأخرى، ثمَّ يُقالَ بعد ذلك إنَّ الأداتين مفترقتان من أوجه كثيرة؟! كيف تستقيمُ إذن دعوى اشتراك الأَداتَيْنِ في أصلٍ واحد؟ وإذا كانوا قد ساقوا أدلَّةً تفترقُ فيها الأداتان، فما أدلَّةُ اشتراكهما؟ أينَ الأدلَّةُ على أنَّ ثَمَّةَ ما يُوَفِّقُ بينهما؟ ما الذي وَجَدَه النحاةُ مُشتركاً بَيْنَ الأداتين فاضطرَّهم إلى أنْ يقولوا بتوحُّدهما أو بالأصل المشترك بينهما؟ أَلَمْ يَكُنِ الأَنسبَ أَنْ يَتَناغَموا مع تلك الاختلافات فيقولوا بأَنَّ إحدى الأَداتَيْنِ ليس لَها أَدنى عَلوقٍ بالأُخْرى؟ وبطبيعة الحالِ لا يُمْكِنُ أَحَداً أَنْ يَقولَ: إنَّ مَرَدَّ الأمرِ إلى العلامة الإعرابيَّة التي يَتَحَلّى بها "المسندُ إليه" المنصوبُ الذي يَلي كُلاًّ، المُسَمّى اسمَهُما. وذلك أَنَّ الأَداتَيْنِ ليستا وحيدَتَيْ نسجهِما في هذا، فهو مُنْسَحِبٌ على أدواتٍ أُخَرَ أُطلِقَ عليها "أَخوات إنَّ" لسببٍ من هذا الذي نَقول، وهو العلامَةُ الإعرابيَّةُ.

إنَّني أَرى أَنَّ هذا سُؤالٌ استهلاليٌّ مشروعٌ، لا جَرَمَ سابقٌ –من الناحية المنهجيَّة المعرفيَّة– البحثَ في مسألة كونِ إحدى الأداتين أصلاً للأخرى. ويُخَيَّلُ إليَّ أنَّ المسألةَ، حينَ إرادةِ التفسير، لا تتعدّى كونَ النحاة مَدفوعينَ –في بحث أصالة إحدى الأداتين– بأثرٍ من الشكلِ الكتابيِّ الذي للكلمتين(١٨)، ولا يَخْفى ما في هذا الشكلِ من تقارُبٍ يَصلُ في كثيرٍ من الأحيانِ إلى حدِّ التطابقِ في العربيَّة المكتوبة إنْ في القديمِ أو الحديث، خاصَّةً عندَ إهمالِ الهمزة أو إسقاطِها، وهو الأمرُ المَلْحوظُ الآنَ بكلِّ يُسرٍ في العربيَّة المطبوعةِ في الكتبِ والجرائدِ والمجلات.

وهذا ليس بدْعاً من الأمرِ في الدَّرس اللغويِّ العربيِّ القديم، فلقد حَدَثَ في مسائلَ أخرى أنْ جاءَتْ آراءُ القومِ مُتأثرةً بما هو مَوجودٌ في النظامِ الكتابيِّ للغة، مُنخدعينَ بما فيه، ظنّاً منهم أنَّهُ المُمَثلُ الأمينُ والمُعَبِّرُ الصادقُ عن كلِّ دقائقِ اللغة. منْ هذا أنَّ بعضَهُم قد خلَطَ، فيما عُرِفَ بـ " حُروفِ العلَّة "، بينَ الحقيقة الصوتيَّة المَنطوقة والرمزِ الكتابيِّ المُفصحِ عنها، فلم يُفرِّقوا بين الياءِ في (يَلدُ yalidu) والياء في (نرمي narmī)، وبينَ الواو في (وَلَدَ walada) والواو في (نتلو natlū). علماً بأنَّ الياءَ والواوَ الأوليَيْن يُعْرَفان في الدرسِ الصوتيِّ الحديث بأشباه الحرَكاتِ Semi – vowels، أمّا في المثالين الآخَرَيْن فهُما حَرَكتان Vowels(١٩).

(٢) دِراسَةُ العَلاقاتِ التَّركيبيَّةِ:

(٢-١) العلاقةُ اللغويَّةُ بينَ (إنَّ) و(أنَّ)

وعلى أيِّ حالٍ أرى لِزاماً القولَ: إنَّهُ حتّى لو صَحَّ كلُّ ما أَتى على ذِكْرِهِ النحاةُ العربُ في شأنِ (إنَّ) و(أَنَّ)، فإنَّهُ يَظَلُّ –بالنِّسْبَةِ لزاوِيَةِ النَّظَرِ التي نُطِلُّ منْها هنا عَلى المسألةِ– ليس بذي مَقْنَعٍ وَحْدَهُ، إذْ هو –فيما أُقَدِّرُ– ليسَ كافياً للقولِ بأَصالةِ (إنَّ) وفرعيَّةِ (أَنَّ). ومنْ جانبٍ آخَرَ، فإنَّ المَأْتيَّ بهِ في الموضوعِ حَتّى الآن لا يَقْوى –في الأَقَلِّ– على وصفِ الكيفيَّةِ، أو شرحِ الآليَّةِ، أو تَبَيُّنِ الحاجَةِ العَمَليَّةِ، التي أَفْضَتْ إلى استحداثِ (أَنَّ) واستدْعائها منْ (إنَّ).

ولا مَناصَ من الاعترافِ بأَنَّ تَيْنِكَ الأَداتَيْنِ –فيما استَقَرَّتْ عليهِ حالُ اللغةِ– لا يُمْكِنُ إلا أَنْ تَكونا أَداتَيْنِ، لا أَداةً واحدَةً. والحقُّ أَنّي أَرى هذا الأَمْرَ أَبْيَنَ منْ أَنْ يُحْتاجَ معهُ إلى كشفٍ ومَزيدِ بَيانٍ. ومَعَ ذلكَ، فَإنَّ بعضَ المَذْكورِ آنفاً يَرْفَعُ عَنّا مَؤونَةَ التدليلِ، ويَكْفينا عَناءَ التمثيلِ. فتركيبُ الجملةِ المُنْطَوِيَةِ على (إنَّ) مُفْتَرِقٌ كلَّ الافتراقِ عنْ تركيبِ الجملةِ المُحْتَضِنَةِ (أَنَّ)، افتراقاً أَظُنُّهُ مانعاً الذِّهْنَ منْ زَعْمِ –أَو حَتّى افْتِراضِ– وُجودِ علاقةٍ دلاليَّةٍ ما أو تركيبيَّةٍ بينَ الأَداتَيْنِ.

غيرَ أَنّي أُؤَكِّدُ على أَنَّ هذا صحيحٌ حسبُ في حُدودِ ما آلَ إلَيْهِ مَصيرُ اللغةِ، وثَبَتَ عَلَيْهِ أَمْرُها في الظاهرِ منْ نصوصِها المَنظورةِ والمَسْموعَةِ. لكنَّ هذا يَنْبَغي أَلا يُشَكِّلَ عائقاً دونَ القولِ: إنَّ ما استَقَرَّتْ عليهِ اللغةُ في التفريقِ القاطِعِ بينَ (إنَّ) و(أَنَّ)، لم يَكُنْ كذلك في المَراحلِ الزَّمنيَّةِ المختلفةِ التي تَعاقَبَتْ عليها اللغةُ ومَرَّتْ بها في رِحْلَةِ تَطَوُّرِها الطويلةِ.

حَقّاً أنَّ هذا التصاقُبَ الصيغيَّ الشَّكْليَّ لِلْبِنْيَتَيْنِ (إنَّ) و(أنَّ) لسْنا نستطيعُ أَنْ نَضْرِبَ عنهُ الذِّكْرَ صَفْحاً، أَو أنْ نغضَّ عنهُ طَرْفاً، أو أَنْ نُقَلِّلَ منْ أهمِّيَّتِه في درسِ الأداتين تالياً. ولكنْ يبقى –من وجهةٍ أُخْرى– صحيحاً القولُ: إنَّ منْ غيرِ المقبولِ في الدرسِ اللغويِّ الحديث، أنْ يُكتفى بأمرِ المُشاكلةِ اللفظيَّةِ بينَ العناصرِ اللغويَّةِ للقولِ بأصالةِ إحداها أصالةً لغويَّةً تاريخيَّةً. بطريقةٍ ثانيةٍ: إنَّ من الصعبِ، في البحثِ اللغويِّ التأصيليِّ، إثباتَ القرابةِ اللغويَّةِ لعنصرَيْنِ (أو

مجموعة من العناصرِ المنتميَة للغة ما)، اتكاءً على المُقاربةِ اللفظيَّة الشكليَّة وحدَها، خاصَّةً إذا كانَ ثابتاً أمرُ تغايُرِهما من الوجهتينِ التركيبيَّة والدلاليَّة.

وبسببِ ذلكَ أرى حاجَةً شديدةً تنهَضُ ههنا لأنْ نَرْجِعَ النظَرَ فنمتحنَ، منْ جديدٍ، العلاقةَ المزعومةَ بينَ الأداتين، متجاوزينَ –غيرَ ناسينَ– أَمْرَ المُشابَهة اللفظيَّة بينهما إلى أعْيِرةٍ لغويَّةٍ وروائزَ تركيبيَّة أخرى، بها قد نُؤَكِّدُ تلك العلاقةَ أو نَدْفعُها. إنَّنا سَنُقْدِمُ عَلى مُغامَرَةٍ نَبْتَغي من وَرائها أَنْ نَروزَ أكثرَ صحَّةَ القولِ بأَنَّ (إنَّ) أَصْلٌ لـ(أَنَّ)، مُعتمدينَ على سَوْقِ جملةٍ من الأدلَّة والاعتبارات المختلفة، مُحاولينَ فهمَ رحلةِ التطوُّرِ التي مَرَّتْ بها إحدى الأداتَيْنِ –على الصعيدَيْنِ التركيبيِّ والدِّلاليِّ– لِتَصِلَ إلى "قسيمتِها" الأُخرى. وهو –في الأولى والآخرَة– رَأْيٌ أَرْتَئيه، وأَسْتَفْتِي أَهْلَ الفَضْلِ فيه.

أقولُ: أحسب أَنَّ أَحَداً لا يَسْتَطيعُ أَنْ يَدْفَعَ –من جهَةٍ أولى– صحَّةَ التَوَجُّه القائلِ بأَنَّ ثَمَّةَ علاقةً تاريخيَّةً قويَّةً قائمةً بينَ (إنَّ) و(أَنَّ)، أو يَدفَعَ –من جهَةٍ ثانيَة– صحَّةَ كون (أَنَّ) صورَةً مُشتقَّةً تاريخيّاً من (إنَّ)[٢٠]. وإنَّ ما أَجاءَنا إلى هذينِ الحُكمَيْنِ الاعتباراتُ والمَلاحظُ والأدلَّةُ المُواليَةُ:

أوَّلاً: أَنَّ الأَداتَيْنِ (إنَّ) و(أَنَّ) كَثيراً ما تَشْتَرِكانِ في اضطلاعهما بِرَبْطِ الكلامِ المَنقولِ –بالحكايَة أَو بالإخبارِ– بالعبارةِ القوليَّة الحاويَة فعلَ القولِ الرئيسَ. فإذا كانَ شأْنُ (إنَّ) مُشتَهراً في مَجيئها بعدَ فعلِ القولِ الدالِّ على القولِ لفظاً ومعنىً –في الغالبِ–، وقبلَ المَقولِ المَحْكيِّ، فإنَّ (أَنَّ) تَتَوَسَّطُ ما بينَ فعلِ القولِ الدالِّ على معناهُ دونَ لفظه، والمَقولِ المُخبَرِ. بل إنَّ بعضَ الناطقينَ بالعربيَّة –على ما سيأتي بيانُهُ مَفَصَّلاً– يُماهونَ بينَ الأَداتين حينَما يُحِلّونَ (أَنَّ) مَحَلَّ (إنَّ) بعدَ (قالَ).

إنْ أُريدُ إلا القولَ: إنَّ العَرَبيَّةَ تُسْنِدُ للأَداتَيْنِ (إنَّ) و(أَنَّ) –فيما تُسْنِدُ إِلَيْهِما– نَقْلَ الكلامِ في العربيَّة، وذلكَ بأَنْ تَأْتيا في مَوقعٍ بينيٍّ يَتَجَسَّدُ في توسُّطهما فعلَ القولِ –سواء أَكانَ بلفظه ومعناه أَم بمَعناه دونَ لفظه– والمَقولَ المَنقولَ حكايةً أَو إخباراً:

– "وَإِذْ قالَ موسى لِقَوْمِه إنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحوا بَقَرَةً"[٢١].

- "قالَ إِنَّهُ يَقولُ إِنَّها بَقَرَةٌ لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلكَ"(٢٢).

- "وَإِذا وَقَعَ القولُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنا لَهُمْ دابَّةً مِنَ الأَرضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النّاسَ كانوا بِآياتِنا لا يوقِنونَ"(٢٣).

- "إِذْ يوحي رَبُّكَ إلى الملائكةِ أنّي مَعَكُم فَثَبِّتوا الذينَ آمَنوا"(٢٤).

ثانياً: أَنَّ النحاةَ العربَ أنفسَهم قد نصّوا على جوازِ الأَمْرَيْنِ: فَتْحِ همزةِ (إنَّ)، وكسرِ همزةِ (أَنَّ)، في مَواضِعَ كثيرةٍ. وممّا سَرَدوهُ في هذا المجال:(٢٥) أَنْ تَقَعَ بعدَ (إذا) الدالَّةِ على المُفاجَأَةِ، نحوَ: (استيقظتُ فإذا إنَّ/أَنَّ الشمسَ طالِعَةٌ). وأَنْ تَقَعَ صدراً في جملةٍ هي جوابٌ للقَسَمِ وليسَ في خبرِها اللامُ، بشرطِ أنْ تَكونَ جملةُ القَسَمِ إمّا اسميَّةً، نحوَ: (لَعَمْرُكَ إنَّ/أَنَّ الرِّياءَ فاضِحٌ أَهلَهُ)، وإمّا فعليَّةً فعلُها مَذْكورٌ نحوَ: (أُقسِمُ باللهِ أَنَّ الباغيَ هالكٌ ببغيِه). وأَنْ تَقَعَ بعدَ فعلٍ منْ أفعالِ القُلوبِ وليسَ في خبرِها اللامُ، نحوَ: (علمتُ أَنَّ/إنَّ الدينَ عاصِمٌ من الزَّلَلِ)(٢٦).

ولا يَجوزُ أَنْ يُمَرَّ على هذا الملحظِ دونَ استثمارِه، أو دونَ استنباطِ شيءٍ منهُ. وأَكبَرُ ظَنّي أَنَّ أهمَّ ما يُشيرُ إليهِ جوازُ التعاقُبِ بينَ (إنَّ) و(أَنَّ) في الموضعِ الواحِدِ، هو ارتدادُهُما لأصلٍ واحدٍ(٢٧).

ثالثاً: أَنَّ ما نَعرِفُهُ من اللغاتِ الأخرى يُعبِّرُ عن الأَداتينِ كلتيهما بأداةٍ واحِدَةٍ. فالإنجليزيَّةُ – مَثَلاً– تُعبِّرُ عن الأداتَينِ كما هما في: (قالَ إِنَّهُ، أخبَرَهُ أَنَّ) بأداةٍ واحِدَةٍ هي: (that)(٢٨).

رابعاً: أَنَّهُما، إضافةً إلى اشتراكِهِما في إمكانِ وُرودِهِما بعدَ ما يومِئُ إلى القولِ، مشتركتانِ كذلك في تَصَدُّرِهِما إسناداً تامّاً(٢٩) مَبدوءاً بِاسمٍ منصوبٍ.

خامساً: أَنَّ العربيَّةَ قامَتْ بِتَدبيرٍ تَركيبيٍّ خَصَّتْ به الأَداتَيْنِ (إنَّ) و(أَنَّ) دونَ غيرِهما. وتفصيلُ هذا أَنَّ العربيَّةَ تَنْظُرُ إلى الجملةِ المُصَدَّرَةِ بالأَداةِ (إنَّ) –أو (أَنَّ)– يَتْلوها فعلٌ، أو ما يَدخُلُ على الفعلِ من أَدواتٍ، بحسبانِها مَحظوراً تركيبيًّا تَسعى إلى فَضِّه عبرَ تَوَسُّلِها بضميرٍ عَبَّرَ عنهُ النُّحاةُ بِضميرِ الشأنِ أو الأمرِ أو القِصَّةِ أو الحكايةِ أو الحديثِ أو المجهولِ(٣٠). فَإذا قيلَ

-مَثَلَيْنِ-: (*إنَّ لا يُفْلِحُ الظالمونَ)، و(*عَلِمْتُ أَنَّ يَجِبُ علينا أَنْ نُقَدِّمَ الامتحانَ غداً)، كانَ هذان مَرْفوضَيْنِ لكَونِهما مُشتمِلَيْنِ على التتابُعِ: (*إنَّ/أَنَّ+فعل)، أو -على نَحوٍ آخَرَ- لِخُلُوِّهما من التتابُع: (إنَّ/أَنَّ+اسم/ضمير).

وبُغيةَ رَفعِ المَحظورِ المَوصوفِ المُمَثَّلِ، تَوَجَّهَت اللغةُ إلى اجتلابِ ضميرٍ مُفَرَّغٍ غيرِ عائدٍ إلى مَذْكورٍ مُتَقَدِّمٍ أو مُتأخِّرٍ، الغايَةُ منهُ في الأَساسِ تَركيبيَّةٌ مَحضَةٌ، تَمْثُلُ في تَجويزِ التركيبِ المَرفوضِ دونَ تَحريكِ أيٍّ من عناصرِه(٣١). ولذلك قيلَ في المَثَلَيْنِ السالِفَيْنِ: "إنَّهُ لا يُفْلِحُ الظالمونَ"(٣٢)، و(عَلِمْتُ أَنَّهُ يَجِبُ علينا أَنْ نُقَدِّمَ الامتحانَ غداً). قالَ "برجشتراسر": "وفائدَةُ هذا التركيبِ أَنَّه يمكنُ الناطقَ من إدخالِ (إنَّ) و(أَنَّ) على الجملِ الفعليَّةِ نَحوَ: "لا يُفلِحُ الظالمونَ". فهذا مِمّا يَشْهَدُ بمزيةِ العربيَّةِ شهادةً مُبينةً، فغيرُها من اللغاتِ الساميَّة قد يُقَدِّمُ أمثالَ (إنَّ) على الجملِ الفعليَّة، وإن كانَ مَوضعُها الأصليُّ أولَ الجملِ الاسميَّة فقط"(٣٣).

ومنْ أَجْلِ ذلكَ فإنَّني أستحبُّ عَدَّ هذا الضميرِ وَسيلةً تعتمدُ عليها اللغةُ العربيَّةُ بغيةَ فصلِ التراكيبِ المتنافرةِ، وإبعادها عن التتالي المَحظور. وعندي أَنَّ ظاهرةَ الفصلِ التركيبيِّ(٣٤) تَقفُ على النقيضِ تَماماً من ظاهرَةِ الرَّبط.

وعندَ استيضاحِ الأمرِ أَكثَرَ نَتَوَصَّلُ إلى أَنَّ ضميرَ الشأنِ هذا يَعْمَلُ على الفصلِ بينَ (إنَّ) و(أَنَّ) وما يَتْلوهُما من عَناصرَ مُتَفَلِّتَةٍ من نِطاقِ الأسماءِ والضمائرِ، مثل ما يَلي:

- *إنَّ/أَنَّ + مضارع:*

"قالَ مالكٌ في رَجُلٍ وَقَعَ بامْرَأَتِه في الحَجِّ ...: إنَّهُ يَجِبُ عليهِ الهَدْيُ"(٣٥).

- *إنَّ/أَنَّ +لـ:*

"قَدْ نَعْلَمُ إنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الذي يَقولونَ"(٣٦).

- *إنَّ/أَنَّ + ماضي:*

"قالَ اخْسَؤوا فيها ولا تُكَلِّمون. إنَّهُ كانَ فَريقٌ مِنْ عِبادي يَقولونَ رَبَّنا آمَنّا فَاغْفِرْ لَنا وَارْحَمْنا وَأَنْتَ خَيْرُ الرّاحِمينَ. فَاتَّخَذْتُموهُمْ سِخْرِيّاً"(٣٧).

"قُلْ أوحِيَ إليَّ أنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجنِّ"(٣٨).

"اللهُمَّ إنَّكَ تَعْلَمُ أنَّهُ كانَت لي ابنةُ عَمٍّ"(٣٩).

- *إنَّ/أنَّ + قد:*

"ما كانَ يُعيشُكُمْ؟ قالَتْ: الأسودان التمرُ والماء، إلا أنَّه قد كانَ لرسولِ اللهِ –صلى اللهُ عليه وسلَّمَ– جيرانٌ مِن الأنصارِ كانَ لهم مَنائحُ ..."(٤٠).

"... كُنّا في جَيْشٍ، فَأَتانا رَسولُ اللهِ –صَلّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ– فقالَ: إنَّهُ قَد أُذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعوا فَاسْتمتعوا"(٤١).

- *إنَّ/أنَّ + لا:*

اللهُمَّ إنَّهُ لا خَيْرَ إلا خَيْرُ الآخِره فَبارِكْ في الأنْصارِ وَالمُهاجِرَه(٤٢)

"فَاعْلَمْ أنَّهُ لا إلهَ إلا اللهُ"(٤٣).

"فَأَذِّنْ أنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلا مُؤْمِنٌ"(٤٤).

- *إنَّ/أنَّ + لن:*

"وَأوحِيَ إلى نوحٍ أنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إلا مَنْ قَدْ آمَنَ"(٤٥).

"يا كَعْبُ بنَ عُجْرَةَ، إنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ(٤٦)"(٤٧).

- *إنَّ/أنَّ + ليسَ:*

"أنتَ مِنّي بمنزلةِ هارون من موسى، إلا أنَّهُ ليسَ نبيٌّ بعدي"(٤٨).

"إنَّهُ ليسَ من النَاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ في نَفسِهِ ومالِه مِنْ أَبي بَكْرِ بنِ أَبي قَحافَةَ"(٤٩).

- *إنَّ/أنَّ + سوفَ/سَـ:*

"عن عُمَرَ بنِ الأَشَجِّ أَنَّ عمرَ بنَ الخَطّابِ قالَ إنَّهُ سيأتي ناسٌ يُجادِلونَكُم بِشُبُهاتِ القُرآنِ فَخُذوهُمْ بِالسُّنَنِ"(٥٠).

- *إنَّ/أنَّ + لَمّا:*

"... أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمّا حَضَرَت أَبا طالِبٍ الوفاةُ جاءَهُ رَسولُ اللهِ ..."(٥١).

- *إنَّ/أنَّ + مَنْ:*

"أَلَمْ يَعْلَموا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَرَسولَهُ فَأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ خالِداً فيها"(٥٢).

"كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سوءاً بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ ..."(٥٣).

- *إنَّ/أنَّ + ما:*

"يا أَيُّها الناسُ، إِنَّهُ ما كانَ مِنْ حِلفٍ في الجاهِلِيَّةِ فإِنَّ الإِسْلامَ لم يَزِدْهُ إِلا شِدَّةً"(٥٤).

"إنّا لَنَتَحَدَّثُ أو نَجِدُ في الكتبِ أَنَّهُ ما آتى اللهُ عبداً عِلْماً فعمِلَ بِهِ على سبيلِ الهُدى فيسلُبَهُ عقلَهُ حَتّى يَقْبِضَهُ اللهُ إليه"(٥٥).

- *إنَّ/أنَّ + لم:*

"... وبَلَغَني أَنَّهُ لم يَكُنْ لذلكَ الرجلِ مالٌ غيرُهُمْ"(٥٦).

وقد ذَهَبَ الإمامُ "الجرجانيُّ" إلى أَنَّ من خصائصِ (إنَّ) "أَنَّك ترى لضميرِ الأمرِ والشأنِ معها من الحُسْنِ واللطفِ ما لا تَراهُ إذا هيَ لم تَدخُلْ عليه، بل تراهُ لا يَصْلُحُ حيثُ يَصْلُحُ إلا بها. وذلك مثْلُ قوله – تَعالى–: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فإِنَّ اللهَ لا يُضيعُ أَجْرَ المُحْسِنينَ)(٥٧)، ...ومن ذلك قولُهُ: (فإِنَّها لا تَعْمى الأَبْصارُ)(٥٨) ...فإِنَّهُ لا يُقالُ: (هيَ لا تَعْمى الأَبْصار)، كما لا يُقالُ: (هو مَن يَتَّقِ ويَصْبِرْ فإِنَّ اللهَ لا يضيعُ)". وكأَنّي بالإمامِ يَرى أَنَّ (إنَّ) يُؤْتى بها لكي يَصْلُحَ شأنُ ضميرِ الشأنِ، والأمرُ عندي على مَعْكوسِهِ تَماماً فيما أَبَنْتُ خالياً. إذ الحقيقةُ أَنَّ (إنَّ) لم تدخلْ على ضميرِ الشأنِ، بل إنَّ ضميرَ الشأنِ هو الذي أُدخِلَ وأُقحِمَ بعدَ (إنَّ) لإصلاحِ التركيب.

وإنَّ اختصاصَ هاتينِ الأَداتَينِ (إنَّ) و(أَنَّ) بدخولِ ضميرِ الشأنِ بعدَهُما لإصلاحِ التركيبِ(٥٩)، قد يُفصِحُ –مع كلِّ ما سبقَ– عن اشتراكِهِما في الأصلِ الواحِدِ.

سادِساً: يَبدو أَنَّ من الصوابِ أَنْ يُذْهَبَ إلى أَنَّ (إنَّ) أسْبَقُ في الظهورِ اللغويِّ مِنْ (أَنَّ): (إنَّ —> أَنَّ)، ولَنا من الدرسِ اللغويِّ المقارِنِ خيرُ دليل. فقد أضحى ثابتاً أَنَّ الأَداةَ

(إنَّ) من أصلٍ جزريٍّ[٦٠] قديم، إذْ تُقابلُها الأَداةُ (הִנֵּה) hinnē في العبريَّة، وhn في الفينيقيَّة، وhn أو hl في الأوجاريتيَّة[٦١]. على أَنَّ الأَداةَ الأُخْرى (أَنَّ) ما هي إلا ابتداعٌ عَرَبيٌّ خالِصٌ، لا تُشارِكُها فيها أيٌّ من أخواتها لغات الجزيرة العربيَّة. وليسَ مُسْتَبْعَداً في هذا السياق القولُ: إنَّ العربيَّةَ قد طَوَّرَتْ (أَنَّ) مِنْ (إنَّ)، اعتماداً على ما تَتَمَيَّزُ به العربيَّةُ دونَ أَخواتِها الجزريّات الأُخرى، من نَزعةٍ واضحَةٍ نَحْوَ تَوليد أَدوات جديدة تَخْتَصُّ بها دونَ غيرِها. وهي الظاهِرَةُ التي استَحَبَّ "منير البعلبكيّ" تَسْمِيَتَها ظاهرةَ "تَفريعِ الأَدَوات"[٦٢].

ولم يَكُن بِدعاً من الأَمْرِ أن استأثَرَت العربيَّةُ بتوليد (أَنَّ) من (إنَّ)، فقد قامَت كذلك باشتقاقِ (بَيْنا) و(بينَما) منْ الأَصْلِ الجزريِّ المُشْتَرَك (بَيْنَ). وظاهِرَةُ التفريعِ نفسُها ملموحَةٌ في العربيَّةِ في جملةٍ من الأدَوات، ولكنْ منْ غيرِ أَنْ يُحَدَّدَ في هذا المقامِ الأَصلُ والفرعُ فيها: (لكنَّ) و(لكنْ)، و(عَلَّ) و(لَعَلَّ)، و(إذْ) و(إذا) و(إذَنْ)، و(مُنْذُ) و(مُذْ)، و(قَطُّ) و(فَقَطْ)، و(سَوفَ) و(سَ)، و(أَوْ) و(أَمْ)، و(أَمّا) و(إمّا) التفصيليَّة، و(لَمْ) و(لَمّا) الجازمَة، و(أَلا) و(أَلاّ) و(هَلاّ)، و(بِ) و(في)، و(بَلْ) و(بَلى)، و(كَ) و(كَما) و(كيما) و(كذا) و(كَأَنْ)[٦٣]، و(إنَّ) و(إنَّما)، و(أَنَّ) و(أنَّما)، و(حيثُ) و(حيثُما)، و(أَينَ) و(أَينَما)، و(كُلَّ) و(كُلَّما).

(٢-٢) العلاقةُ اللغويَّةُ بينَ (أَنَّ) و(أَنْ)

إذا كانت اللغةُ قد أَظْهَرَتْ ما من شأنه أَنْ يَدفعَ إلى الظنِّ بأَنَّ (إنَّ) و(أَنَّ) لا بُدَّ أَنْ تَكونَ إحداهُما مُتَحَدِّرَةً تاريخيّاً من الأُخرى، فإنَّ هناك –في المقابِل– ما يُرَجِّحُ صحَّةَ القولِ بأَنَّ (أَنَّ) و(أَنْ) لهما الأصلُ المُشتَرَكُ نفسُهُ، وأنَّ إحداهُما قد تَطَوَّرَت من، أو إلى، الأُخرى:

أوَّلاً: يُؤَكِّدُ العالمونَ بشأن اللغات الجزريَّة أنَّ الأداتينِ كلتيهما اختراعٌ عربيٌّ بَحت، إذ لا وجودَ لهما في اللغات الجزريَّةِ الأُخرى[٦٤].

ثانياً: تُشارِكُ (أَنْ) قسيمتيها (إنَّ) و(أَنَّ) في كونها أَداةً تَقومُ هِيَ الأُخرى بِنقلِ الكلامِ، كما يتوضَّحُ مِن:

– "ونادَيْناهُ أنْ يا إبراهيمُ، قد صَدَّقْتَ الرؤيا"[٦٥].

- "فَأَوْحى إِلَيْهِمْ أنْ سَبِّحوا بُكْرَةً وعَشِيًّا"(٦٦).

وأرى أَنَّ "هنري فليش" قد وُفِّقَ كثيراً حينَما انتَبَهَ إلى أَنَّ (أَنْ) هذه، التي يُطلَقُ عليها "أَنْ المُفَسِّرَة"، لها مَعنى النقطتين الرأسيَّتَيْنِ بهذا الشكل (:)، وهيَ تُعلِنُ عَمّا سوفَ يُقالُ(٦٧).

وبذا نَطمَئِنُّ للقولِ بأَنَّ (إنَّ) و(أَنَّ) و(أَنْ) هي الأَدواتُ الثلاثُ القادِرَةُ، دونَ ما سِواها، على الاضطلاعِ بنقلِ الكلامِ في العربيَّةِ.

ثالثاً: ممّا يُشيرُ إلى أَنَّنا لا نستطيعُ تَحييدَ (أَنْ) عندَ الحديثِ عن العلاقةِ اللغويَّةِ التاريخيَّةِ القائمةِ بينَ (إنَّ) و(أَنَّ)، أَنَّ ما يُقابِلُ (أَنْ) في اللغاتِ الأُخرى هو عينُ ما يُقابِلُ (إنَّ) و(أَنَّ). فإذا كانت الإنجليزيَّةُ تُعبِّرُ عن (إنَّ) و(أَنَّ) في مثلِ (قلتُ إنَّني، أخبرتُهُ أَنَّني) مستخدمةً أَداةً واحدةً هيَ (that)، فإنَّها تُعبِّرُ بالأَداةِ ذاتِها عن (أَنْ) في: (طَلَبَ منّي أَنْ، أَرادَ أَنْ، أَحبَّ أَنْ).

رابعاً: نُضيفُ إلى السابقِ أَنَّ (إنَّ) و(أَنَّ) و(أَنْ) تتقاطَعُ ثلاثَتُها في أَنَّها مَتبوعةٌ دَوْماً بإسنادٍ تامٍّ غيرِ مَقصودٍ لذاته، وأَنَّ هذا الإسنادَ مَبدوءٌ بِمَنصوبٍ، هو اسمٌ -أو ضَميرٌ- في حالِ (إنَّ) و(أَنَّ)، وهو فعلٌ في حالِ (أَنْ).

خامساً: تُناظِرُ اللغةُ بينَ (أَنَّ) و(أَنْ) على نَحْوٍ جَلِيٍّ، وذلكَ من خلالِ الوظيفةِ التركيبيَّةِ التي تضطلِعُ بها كلٌّ أداةٍ منهما. إذْ يُنْظَرُ إلى هاتَيْنِ الأَداتَيْنِ بوَصفِهما أَداتَيْنِ تَقومانِ في العربيَّةِ بوظيفةِ ربطِ الإسنادِ ربطاً إدماجيّاً(٦٨)، في حالِ كانَت الوظيفةُ المَوْكولَةُ للإسنادِ المُدْمَجِ هي وظيفةَ الفاعِلِ أو نائبهُ أو المَفعولِ بهِ(٦٩).

بمعنى أَنَّ الإسنادَ التامَّ إذا جاءَ غيرَ مَقصودٍ لذاته، بِأَنْ يَقَعَ فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ أو مَفعولاً بهِ، فإنَّ اللغةَ تُصَدِّرُ هذا الإسنادَ بأَحَدِ الرابطَيْنِ المُدمِجَيْنِ: (أَنَّ) أو (أَنْ)(٧٠)، وذلكَ أَجْلَ إدماجِ الإسنادِ وتسهيلِ صهرِهِ لِيُصبحَ مُكوِّناً من مُكوِّناتِ الجملةِ الرئيسةِ المُرَكَّبَةِ، أو الجملةِ "الكُبرى" المُدمِجةِ أو المُحتضِنةِ. والنظرُ فيما يَلي يُثْبِتُ الوجاهةَ لما نقول(٧١):

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد فاعل:

-*تأَكَّدَ لي (الإشاعَة صَحيحَة). ----> تَأَكَّدَ لي أَنَّ الإشاعَةَ صَحيحَةٌ.

-*ثَبَتَ (الطَّيّار لم يُرسِلْ إشارَةَ استغاثَة). ----> ثَبَتَ أَنَّ الطَّيّارَ لم يُرسِلْ إشارَةَ استغاثَةٍ.

-*بَلَغَني (خالد يُؤَلِّف كتاباً جديداً). ----> بَلَغَني أَنَّ خالداً يُؤَلِّفُ كتاباً جديداً.

-*يُعجبُني كثيراً (تَهتَمّ بشئون أسرتِكَ). ----> يُعجبُني كثيراً أَنْ تَهتَمَّ بشئونِ أسرتِكَ.

-*سَبَقَ (أَوْضَحْتُ لَكُم الأَمْرُ). ----> سَبَقَ أَنْ أَوْضَحْتُ لَكُم الأَمْرُ.

-*يَجبُ (تَلْزَمُ مَكانَكَ). ----> يَجِبُ أَنْ تَلْزَمَ مَكانَكَ.

-*ساءَني (حَضَرْتَ متأخِّراً). ----> ساءَني أَنْ حَضَرْتَ متأخِّراً.

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد نائب فاعل:

-*أوحيَ إليَّ (استمع نَفَرٌ من الجنّ). ---> "قُلْ أوحِيَ إليَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجنِّ"[٧٢].

-*خُيِّلَ إليه (هُوَ لم يَرْكَعْ). ---> "خُيِّلَ إليه أَنَّهُ لم يَرْكَعْ"[٧٣].

- أُخبِرْتُ (الُمشكلة مُستعصِيَة). ----> أُخبِرْتُ أَنَّ الُمشكلةَ مُستعصِيَةٌ.

-*طُلِبَ إِلَيَّ (أُرافِق الوفد في الجولة). ----> طُلِبَ إِلَيَّ أَنْ أُرافِقَ الوفدَ في الجولةِ.

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد مَفعول بِهِ:

- عَلِمَ بَكرٌ (الامتحان غداً). ----> عَلِمَ بَكرٌ أَنَّ الامتحانَ غداً.

-*حسبتُ (هُوَ مَريض). ----> حسبتُ أَنَّهُ مَريضٌ.

- أَخبَرَني عمرو (هند سافَرَتْ). ---> أَخبَرَني عمرو أَنَّ هنداً سافَرَتْ.

-*لا أَستَطيعُ (أَذْهَب مَعَكُم). ----> لا أَستَطيعُ أَنْ أَذْهَبَ مَعَكُم.

-*تَتَمَنّى مَريمُ (تُسافِر إلى الَمغرِب). ---> تَتَمَنّى مَريمُ أَنْ تُسافِرَ إلى الَمغرِب.

-*خشيتُ (يغضب رئيس التحرير). ---> خشيتُ أَنْ يَغضبَ رئيسُ التحريرِ.

-*وَعَدَني (لا يُحدِث أَمراً). ---> وَعَدَني أَنْ لا يُحدِثَ أَمراً.

فإنَّ هذا كلَّهُ لَيُبَيِّنُ أَنَّ بينَ (أَنَّ) و(أَنْ) صلَةً تركيبيَّةً قويَّةً تقتربُ من التطابُق، ممّا يَجْعَلُ القولَ بانحدارِ إحداهما من الأُخرى –أو القولَ بأَنَّهُما في الأَصْلِ أَداةٌ واحِدَةٌ– أَمراً راجحاً. إذْ إنَّ كلتيهما تنمازُ من الرَّوابطِ المُدمجةِ الأُخرى في اللغة، منْ جهَةِ أَنَّ الجملةَ المُدمَجةَ التي تَلي كلاًّ تَحملُ –فيما يمكنُ أَنْ تَحملَ– وظيفةَ الفاعلِ أو نائبه أو المَفعولِ به. ويَستَعْلي من الأمثلَة الماضية أَنْ ليس من فرقٍ تركيبيٍّ بينَ (أَنَّ) و(أَنْ)، سوى أَنَّ الأولى مُختصَّةٌ بإدماجِ الإسنادِ المُصَدَّرِ بالمُسندِ إليه (الاسم أو الضمير)، فيما تَختصُّ الأُخرى بإدماجِ الإسنادِ المَبدوءِ بالمُسندِ (الفعل)، ولا شيءَ آخَر.

وكونُ (أَنَّ) و(أَنْ) تَبدهانِ جُمَلاً تَقومُ بوظيفةِ الفاعلِ أو نائبِه أو المَفعولِ به، يُرشِدُنا –من ناحيةٍ ثانيةٍ– إلى أَنَّهما مُشتركتانِ في تَصَدُّرِهما أسانيدَ تَقومُ بما يَقومُ به الاسمُ المُفرَدُ من وظائفَ أُخْرى: كوظيفةِ المبتدأ، والخبرِ، و"اسمِ كانَ وأخواتِها"، و"خبرِ كانَ وأخواتِها"، و"اسمِ إنَّ وأخواتِها"، و"خبرِ إنَّ وأخواتِها"، والمُضافِ إليه، والمجرورِ بالحرفِ، وغيرِها.

وقد سَبَقَ السَّلَفُ –باقتدارٍ مُعْجِبٍ– إلى هذا الذي نُنادي به هنا، وذلك عندَما تَحَدَّثوا عن مواضعِ فَتْحِ همزةِ (إنَّ). قالَ "الكفويُّ": "وتُفْتَحُ (أَنَّ) وُجوباً بأَنْ كانَتْ مع ما بَعْدَها فاعلَةً نَحْوَ: (بَلَغَني أَنَّ زيداً قائمٌ)، لِوُجوبِ كونِ الفاعلِ مُفْرَداً، وكذا إذا كانَتْ مع ما بَعْدَها مبتدأ نحوَ: (عندي أَنَّكَ عالمٌ) لوُجوبِ كونِ المبتدأ مفرداً. وكذا إذا كانت مع ما بعدَها مفعولاً نحوَ: (عَلِمْتُ أَنَّكَ كريمٌ) لوُجوبِ كونِ المفعولِ مُفْرَداً. وكذا إذا كانَتْ معَ ما بَعْدَها مُضافاً إليه نَحوَ: (أَعْجَبَني اشتهارُ أَنَّكَ فاضلٌ) لوُجوبِ كونِ المُضافِ إليه مُفْرَداً..."[٧٤]. وقالَ "أدولف دنتس": "يُمكنُ أَنْ تَشْغَلَ جملةُ أَنَّ كلَّ موقعٍ اسميٍّ في الجملة"[٧٥]. ويُمكن التمثيلُ لِهذا بما يأتي:

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد مبتدأ:

– من الواضحِ (أَنَّ تلك الدولةَ لا تُريدُ السلام).

– (أَنْ تَصلوا الحفلَ مُبكِّراً) أحسنُ لكم إذا أردتم التحدُّثَ إلى الوزيرِ.

– مِن المُنتظَرِ (أَنْ يَعودَ الموظَّفُ الرَّسميُّ إلى نيويورك يَومَ الخميسِ المُقبِل).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد خبر:

– المَعروفُ (أَنَّ والدَهُ يَعمَلُ في إحدى دول الخليج).

– الأَجدى (أَنْ تَذهبي إليهِ وتعتذري).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد هو "اسمٌ لـ كانَ وأخواتِها":

– كانَ مِمّا دَفَعَهُ إلى الجَريمَة (أَنَّ أَباهُ حَرَمَهُ مِن المَصروفِ).

– ليسَ مَعقولاً (أَنْ تَبقى مَكتوفَ اليَدَيْنِ في هذه الظروفِ القاسِيَة).

–"ليسَ البرَّ أَنْ تُوَلّوا وُجوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ"(٧٦).

– كانَ عليهِ (أَنْ يَدفَعَ المبلغَ قبلَ شهرٍ تقريباً).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد هو "خبر لـ كانَ وأخواتِها":

– كانَ الذي دَفَعَهُ إلى الجَريمَة (أَنَّ أَباهُ حَرَمَهُ مِن المَصروفِ).

– كانَ الواجبُ (أَنْ يَتَحَقَّقَ مِن الأَمرِ أَوَّلاً).

– ليسَ المهمُّ (أَنْ تَقولَ كُلَّ ما تُريدُ).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد هو "اسم لـ إنَّ وأخواتها":

– "إنَّ مِنْ نِعَمِ اللهِ عَلَيَّ أَنَّ رَسولَ اللهِ –صَلّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ– تُوُفِّيَ في بيتي وفي يَوْمي وبينَ سَحري ونَحْري"(٧٧).

– لعلَّ مِن المؤكَّدِ (أَنَّ الأردنَّ سيُشارِكُ بوفدٍ رفيعِ المستوى).

– إنَّ عليهِ (أَنْ يُقدِّمَ التقريرَ في الموعدِ المُحدَّدِ).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد هو "خبر لـ إنَّ أخواتها":

– إنَّ الواضِحَ أَنَّها لن تَحضرَ الاجتماعَ.

– ليتَهُم أَنْ يُساعِدونا في الموضوعِ.

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد مُضاف إليه:

– قامُ الحُكمُ على أساسِ (أَنَّهُ مُذْنِبٌ).

– هو ثَرِيٌّ جِدّاً غيرَ (أَنَّهُ بَخيلٌ).

– سَلِّمْ عَلَيهِ دونَ (أَنْ تُخبِرَهُ بما حَدَثَ مَعَكَ).

– سافَرَتْ إلى القاهِرَةِ قبلَ (أَنْ تُسافِرَ إلى بيروت).

– وافَقَتْ بِشرطِ (أَنْ أَرُدَّ المبلغَ بعدَ شهرٍ).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد مَجرور بالحرف:

– أشعرُ بـــ(أَنَّ الرئيسَ سيطلُبُنا).

– لا تَنظُرْ إليهِما عَلى (أَنَّهُما شَخصٌ واحِدٌ).

– فَكَّرْتُ في (أَنْ أُشارِكَ في المؤتمرِ).

– ذهابُكَ في الإجازةِ إلى عَمّان خيرٌ مِنْ (أَنْ تَبقى في إربد).

– أُتيحَ لي في الأيّامِ الأخيرةِ بـــ(أنْ أَلتقِيَ عدَداً كبيراً مِن المُستثمِرينَ الدوليّينَ).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد صفة:

– قرأتُ في الجريدةِ خبراً مزعِجاً (أَنَّ أُمَّ زميلنا سالمٍ قد تُوُفِّيَتْ أمس).

– طلبتُ منكَ شيئاً واحِداً (أَنْ تُحضِرَ المقالَ لي قبْلَ الثامِنَةِ مَساءً).

(أَنَّ)/(أَنْ) + إسناد بَدَل:

– "وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدى الطائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ"(٧٨).

– بَلَغَني الحديثُ (أَنَّهُم مُنطَلِقون)(٧٩).

ولَمّا أَنْ كانت (أَنَّ) و(أَنْ) ليستا كغيرِهِما من أَدَواتِ الربطِ الإدمــاجيِّ، بكونِهمــا أَداتَيْنِ قادِرَتينِ على إدماجِ أسانيدَ تقومُ بوظيفة الفاعِلِ أو نائبِهِ أو المَفعولِ بِهِ، فإنَّ هذا يُـــذَكِّرُنا

-من ناحيةٍ أُخرى- بأنَّهما قادرتانِ على إدماجِ أسانيدَ تقومُ بوظيفةٍ ليست بفضلةٍ أَو تَكميليَّة. بدليلِ أنَّك -فيما خلا من أمثلة- لو قَصَدتَ إلى حذفِ (أنَّ) و(أنْ) مع مَدخولَيْهِما، فإنَّك لن تتحصَّلَ إلا على تراكيبَ مَرفوضةٍ مَحظورةٍ:

– كانَ ممّا دَفَعَهُ إلى الجَريمَة (أَنَّ أَباهُ حَرَمَهُ مِن المَصروفِ).

*كانَ ممّا دَفَعَهُ إلى الجَريمَة.

– سَلِّمْ عَلَيهِ دونَ (أَنْ تُخبِرَهُ بِما حَدَثَ مَعَكَ).

*سَلِّمْ عَلَيهِ دونَ.

– سَبَقَ (أَنْ أَوْضَحْتُ لَكُم الأَمْرُ).

* سَبَقَ.

– بَلَغَني (أَنَّ خالداً يُؤَلِّفُ كتاباً جديداً).

* بَلَغَني.

عَلى أَنَّ الروابطَ المُدمجةَ الأُخرى لا تَتَصَدَّرُ إلا الإسنادَ الحاملَ وظيفةً فَضليَّةً أو تَكميليَّةً ما، مثل: "الزَّمان"، و"الحال"، و"السبب"، و"الشرط"، في حالِ كونِ الإسنادِ المُدْمَجِ مِن "اللواحِقِ". ولذلك، فإنَّ بالمُكنة أَنْ تَحذفَ أداةَ الربطِ في هذه الحال، دونَ أَن يُفضِيَ الأَمرُ إلى مَحظورٍ من أَيِّ نوعٍ كان[٨٠]. كما يَتَجَلّى من الآتي:

– سافَرَ الوزيرُ إلى تونس بعدَ سَفَرِهِ إلى قَطَر. (الزمان)

سافَرَ الوزيرُ إلى تونس.

– وَصَلَ مُديرُنا وهو مُبتسِمٌ. (الحال)

وَصَلَ مُديرُنا.

– هندٌ ذكيَّةٌ لِحُبِّها القراءَةَ. (السبب)

هندٌ ذكيَّةٌ.

– تَخرجُ مَريَمُ إنْ يَخرجْ يوسفُ[٨١]. (الشرط)

تَخرجُ مَريَمُ.

سادِساً: ولعلَّ من أَبلغِ الدَّليلِ على أَنَّ (أَنَّ) و(أَنْ) مُشتركتانِ في أصلٍ واحدٍ، أَنَّنا نَجِدُهُما يَشغلانِ، أحياناً، الموقِعَ ذاتَهُ داخِلَ التركيب. وهو مَوقِعٌ يُسمَحُ فيه لـِ(أَنْ) بأَنْ تَبدأَ التركيبَ (مُسنَد إليه+مُسنَد)، كما هي الحال مع (أَنَّ):

– بَلَغَني أَنَّ (زيداً مُسافِرٌ).

بَلَغَني أَنْ (زيدٌ مُسافِرٌ).

وهذا التناظُرُ ينبغي ألا يُغَضَّ الطرفُ عنهُ. وقد أَحسَنَ النحاةُ العربُ القُدامى، هَوناً، عندَما وَصَّفوا المسألَةَ باعتبارِ أَنَّ (أَنْ) ههنا مُخَفَّفةٌ من الثقيلة، وهو تَوصيفٌ يَنطلِقُ من فرضٍ صحيحٍ –على ما سيأتي– يَقضي بأنَّ (أَنَّ) أسبَقُ من (أَنْ) في الوجودِ اللغويِّ التاريخيِّ.

وكما أَنَّ العربيَّةَ سَمَحَتْ لـِ(أَنْ) بأنْ تَسبقَ التركيبَ (مُسنَد إليه+مُسنَد)، وذلكَ في المرحلة اللغويَّة الأَقدمِ التي اشتُقَّتْ فيها (أَنْ) منْ (أَنَّ)، فإنَّها كذلكَ أَباحَت مَعكوسَ الأَمرِ، فلم تَرَ بأساً في أَنْ تَكونَ (أَنَّ) مَتلُوَّةً بالتركيبِ (مُسنَد فعليّ+مُسنَد إليه)، وهو المَوطِنُ التركيبيُّ الذي خَصَّصَتْهُ اللغةُ –في مراحِلَ لاحقة من تَطَوُّرِها– للأداةِ (أَنْ)، ولكنْ شَرْطَ أَنْ يُرافِقَ هذا تدبيرٌ مُتَمَثِّلٌ في اجتلابِ الضميرِ المُسَمّى بضميرِ الشأن:

– بَلَغَني أَنْ (قد سافَرَ زيدٌ).

بَلَغَني أَنَّهُ (قد سافَرَ زيدٌ).

– قَرَّرَ أَنْ (يَقولَ الحَقيقةَ).

قَرَّرَ أَنَّهُ (سَيَقولُ الحَقيقةَ).

قالَ "برجشتراسر": "لم تَكتفِ العربيَّةُ بحَرفٍ مَصْدريٍّ واحدٍ، هو (ما)، بل اختَرَعَت اثنينِ معه، هما: (أَنْ)[٨٢] و(أَنَّ). ويَظهرُ أَنَّهما اشتُقّا من (إنَّ)، وهي ساميَّة الأصل، كما ذَكَرْنا سابِقاً. وميَّزت العربيَّةُ بينَ (أنَّ) و(أَنْ)[٨٣]، بإدخال (أَنَّ) على الجملِ الاسميَّةِ فقط، و(أَنْ) على

غيرها. ولهذا التفريق خلل، فالجملةُ الفعليَّةُ تَحتَملُ القلبَ إلى جملة اسميَّة في بعض الحالات، فيدخل عليها (أنَّ). ومع ذلك فقد ذكرنا أنَّ ضميرَ الشأن، يمكِّنُ الناطقَ من إدخال (أنَّ) على الجملِ غيرِ الاسميَّة أيضاً، فتكون (أنْ) و(أنَّ) مترادفتين متطابقتين في المعنى، في بعض الأحوال، نحو: "بَلَغَنِي أَنْ قد جاءَ زيدٌ" أو "أَنَّ زيداً قد جاءَ" أو "أَنَّهُ قد جاءَ زيدٌ""[٨٤].

سابعاً: ثَمَّةَ عباراتٌ لُغَوِيَّةٌ مَحْفوظَةٌ، يَكْثُرُ دَوَرانُها على الأَلْسنَة والأَقْلامِ، تُساقُ فيها أَوْ تُضَمُّ إِلَيْها إحدى الأَداتَيْنِ (أَنَّ) أَو (أَنْ) عَلى قَدَمِ المُساواة، دونَ أَنْ نَلْمَحَ -في بعض الأَحْيان- أَدْنى فَرْقٍ دلاليٍّ بَيْنَهُما. ممّا يَشي -منْ جَديد- بكَون الأَداتَيْنِ مُتَّحِدَتَي الأَصْلِ والمَصْدَرِ. من تلْكُم العبارات: (لأَجْلِ أَنَّ / لأَجْلِ أَنْ)، (لا غَرابَةَ أَنَّ / لا غَرابَةَ أَنْ)، (من المُمْكنِ أَنَّ / من المُمْكنِ أَنْ)، (من المُؤْسف أَنَّ / من المُؤْسف أَنْ)، (من المُحْتَمَلِ أَنَّ / من المُحْتَمَلِ أَنْ)، (من المَفْروضِ أَنَّ / من المَفْروضِ أَنْ)، (من المُسْتَغْرَبِ أَنَّ / من المُسْتَغْرَبِ أَنْ)، (أَخْشى أَنَّ / أَخْشى أَنْ، ...). وذلكَ كَما يَسْتَعْلي من الأَمْثلَة المُوالِيَة:

- سافَرَ وائلٌ إلى الكُوَيْتِ لأَجْلِ أَنَّهُ سَيَبْحَثُ عن عَمَلٍ جَديد.

سافَرَ وائلٌ إلى الكُوَيْتِ لأَجْلِ أَنْ يَبْحَثَ عن عَمَلٍ جَديدٍ.

- لا غَرابَةَ أَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلى هذا النَّحْوِ.

لا غَرابَةَ أَنْ يَتَصَرَّفَ عَلى هذا النَّحْوِ (أَو: لا غَرابَةَ أَنْ يَكونَ قَدْ تَصَرَّفَ عَلى هذا النَّحْوِ).

- من المُمْكنِ أَنَّها وَصَلَت الآنَ.

من المُمْكنِ أَنْ تَصِلَ الآنَ (أَو: من المُمْكنِ أَنْ تَكونَ قَدْ وَصَلَتْ الآنَ).

- من المُؤْسفِ أَنَّهُمْ قالوا ذلكَ.

من المُؤْسفِ أَنْ يَقولوا ذلكَ (أَوْ: من المُؤْسفِ أَنْ يَكونوا قَدْ قالوا ذلكَ).

- من المُحْتَمَلِ أَنَّ الرَّئيسَ سَيُلْقي خطاباً في الساعَة الثامنَة مَساءً.

من المُحْتَمَلِ أَنْ يُلْقِيَ الرَّئيسُ خِطاباً في الساعَةِ الثامنَةِ مَساءً.

- من المَفْروضِ أَنَّ البَيانَ سَيُذاعُ كاملاً بَعْدَ نَشْرَةِ أَخبارِ الساعَةِ الواحِدَةِ.

من المَفْروضِ أَنْ يُذاعَ البَيانُ كاملاً بَعْدَ نَشْرَةِ أَخبارِ الساعَةِ الواحِدَةِ.

- من المُسْتَغْرَبِ أَنَّهُ غادَرَ الاجْتماعَ دونَ استِئْذانِ المُديرِ.

من المُسْتَغْرَبِ أَنْ يُغادِرَ الاجْتماعَ دونَ استِئْذانِ المُديرِ.

- أَخْشى أَنَّهُ سَيَغْضَبُ إنْ سَمِعَ هذا الخَبَرَ.

أَخْشى أَنْ يَغْضَبَ إنْ سَمِعَ هذا الخَبَرَ.

ثامناً: تَرِدُ نُصوصٌ في العربيَّةِ تَكونُ الأَداتانِ فيها مُتَقابلتينِ تَقابُلاً عَطْفيّاً، أو حالَّتينِ في تراكيبَ مُتعاطفةٍ متناظرةٍ، ممّا يُقَوّي الظَّنَّ -كَرَّةً أُخْرى- بأَنَّهُما تَقومانِ بالوظيفةِ نفسِها، وأَنْ لا فَرْقَ بينَهُما سِوى أَنَّهُ جَرى تَخصيصٌ وَظيفيٌّ لكلتا الأَداتَيْنِ في مَرحَلَةٍ لاحِقَةٍ.

ومن المَواطنِ التي تُظهِرُ عالياً مسألَةَ التطابقِ الوظيفيِّ بينَهما قولُ الحقِّ -جَلَّ-: "أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بما في صُحُفِ موسى. وإبْراهيمَ الذي وَفّى: أَلاّ تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى، وَأَنْ لَيْسَ للإِنْسانِ إلا ما سَعى، وأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرى، ثُمَّ يُجْزاهُ الجَزاءَ الأَوْفى، وأَنَّ إلى رَبِّكَ المُنْتَهى، وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكى، وَأَنَّهُ هُوَ أَماتَ وَأَحْيا..."[٨٥]. فالحقُّ -تنزَّهَ اسمُهُ- ينبِّئُنا ببعضِ ما جاءَ في صُحُفِ موسى وإبراهيم. ولتحقيقِ ذلك وَظَّفَ -تَعاظَمَت صفاتُهُ- الأداتينِ المتناظرتينِ: (أَنْ) و(أَنَّ). ولكنَّ الذي يَحْكُمُ مجيءَ أيٍّ هو طبيعةُ بنيةِ التركيبِ الذي يلي كلاًّ. فقد جاءت (أَنْ) قَبْلَ الفعلِ (أو قَبْلَ الحرفِ والفعلِ)، في حين جاءت (أنَّ) قَبْلَ الاسمِ أو الضميرِ.

ومنهُ: "إنَّ لَكَ أَلاّ تَجوعَ فيها ولا تَعْرى. وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها وَلا تَضْحى"[٨٦]. ومنهُ قولُ الرسولِ -صَلَى اللهُ عليه وَسَلَّمَ-: "أليس يَشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وأنّي رسولُ اللهِ"[٨٧].

تاسعاً: وإذا كانَ غيرَ مُسْتَبْعَدٍ -في حُسْبانِ "عَبْد الصَّبورِ شاهين"- أَنْ تَلْتَقيَ نونا التوكيدِ الخَفيفةُ والثَّقيلةُ اللاحقتانِ بالأَفْعالِ، مع (أَنْ) و(أَنَّ) في أَصْلٍ واحدٍ[٨٨]، فإنَّ هذا يُضيفُ دليلاً آخَرَ على صدقِ الزعمِ القائلِ بأَنَّ للأَداتينِ (أَنْ) و(أَنَّ) أَصلاً مُشْتَركاً كذلك.

عاشِراً: قد يُسْتَدَلُّ بِقُوَّةٍ على أَنَّ (أَنَّ) أسبقُ تاريخيّاً في الظهورِ اللغويِّ مِن (أَنْ)، أَنَّ

(أَنَّ) يليها التركيبُ المَقطوعُ بقِدَمِه وأَسبقيَّة ظهورِه، أَعني التركيبَ الآتيَ وِفاقاً للأنموذج: (فاعل+فعْل). وكانَ "داود عبده" قد ساقَ جملةً من الأدلَّة اللغويَّة بها رَجَّحَ أَنْ يَكونَ هذا الأنموذجُ –خلافاً لما هو شائعٌ لَدى الباحثِينَ– هو الأصلَ الذي تَوَلَّدَ منهُ الأنموذجُ الآخَرُ وتَحَوَّلَ، أي: (فِعْل+فاعِل)[٨٩].

(٣) دِراسَةٌ في التَّطَوُّرِ اللغَوِيِّ:

(٣-١) (إِنَّ) و(أَنَّ) و(أَنْ): وجهةُ نظرٍ تاريخيَّةٌ تَطَوُّرِيَّةٌ

لأَجْلِ ما سيقَ سابقاً من أَدلَّة مُستَطاعَة في إثبات الصلة اللغويَّة التاريخيَّة بينَ الأَدوات الثلاث، خاصَّةً ما أَورَدتُهُ بينَ (إِنَّ) و(أَنَّ) من جِهةٍ، و(أَنَّ) و(أَنْ) من جِهةٍ أخرى، فإِنَّنا مَدفوعونَ إلى القولِ بالتطوُّرِ الآتي:

(إِنَّ ––> أَنَّ ––> أَنْ)

وما من شَكٍّ عندي في أَنَّ التطوُّرَ قد جَرى في هذا الاتِّجاه وليسَ في غيرِه، أيْ بتَوَسُّطِ (أَنَّ) ما بينَ (إِنَّ) و(أَنْ)، لأَنَّ الأَداةَ (أَنَّ) هي العنصرُ المشترَكُ أو نقطةُ التقاطُعِ بين الزوجين: (إِنَّ ––> أَنَّ) و(أَنَّ ––> أَنْ). هذا طَبعاً إذا استَقرَّ لَدَيْك صوابُ وضعِ كلٍّ أَداتَينِ في مَجموعة واحدَة. ولذلك، لستُ أَتَّفِقُ بأيِّ مقدارٍ مع "هنري فليش" عندَما يَذهبُ إلى أَنَّ (أَنْ) قد تَطَوَّرَتْ إلى (أَنَّ) بإضافة المقطع (نَ)[٩٠]. إِذْ لو كانَ ما قالَهُ صحيحاً لَكانَ جَرَيانُ التطوُّرِ في الاتِّجاه: (إِنَّ –––> أَنْ –––> أَنَّ)، وهو مُحالٌ لكونِ (أَنَّ) أَقربَ إلى (إِنَّ) من (أَنْ). ولكي تُحوِّلَ (إِنَّ) إلى (أَنْ)، وتوصلَها من ثَمَّ إلى (أَنَّ)، على رأيِ "فليش"، يَتَطَلَّبُ الأَمرُ المُرورَ بثلاثِ مراحلَ أو ثلاث خطوات لغويَّة، هي على الترتيب: تَحويلُ الكسرةِ التي تَلي الهمزةَ في (إِنَّ) إلى فَتحة أَوَّلاً، وإسقاطُ المَقطعِ (نَ) ثانياً، ثمَّ إرجاعُ المَقطعِ الساقط (نَ) ثالثاً. ومن الواضحُ أَنَّهُ رأيٌ مَرجوحٌ، لأَنَّهُ يَنطَوي على القولِ بإسقاطِ مقطعٍ ثمَّ إرجاعِه تالِياً، دونَ تسويغٍ مَعقولٍ.

بيدَ أَنَّنا إذا تَبَنَّيْنا اتجاهَ التطوُّرِ الآخَرِ الذي بِهِ نَقول، وَجَدنا أَنَّ الانتقالَ من (إِنَّ) إلى

(أَنَّ) إلى (أَنْ)، ليسَ فيه الرأيُ السابقُ غيرُ المُبَرَّر، القائلُ بإسقاط المَقطع (نَ) ثمَّ إعادة اجتلابه. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإنَّنا حسبَ هذا الاتِّجاه: (إنَّ --> أَنَّ --> أنْ)، نَكونُ قد اختصَرْنا خطوةً كاملةً، ليقتصرَ الأمرُ على خطوتين اثنتين ليس غير، هما -أوَّلاً- تَحويلُ الكسرة في (إنَّ) إلى فتحة، لنحصلَ على (أَنَّ)، ثُمَّ -ثانياً- حَذف المَقطَع (نَ) من (أَنَّ)، لنصيرَ وجاهَ الأَداة (أَنْ).

(٣-١-١) تَطَوُّرُ (إنَّ) إلى (أنَّ)

إنَّ من أَعقد المُشكلات التي تُواجهُنا معرفةَ كيف تَطَوَّرَت (إنَّ) إلى (أَنَّ). ويبدو لي أَنَّ المَوطنَ التركيبيَّ الذي يُمكنُ أَنْ نَعزُوَ إليه استحداثَ (أَنَّ) من (إنَّ) كانَ مَوضعاً بعينه. وأحسَبُ أَنَّهُ المَوضعُ الذي تَظْهَرُ فيه (إنَّ) في صَدرِ إسنادٍ جمليٍّ يسبقُهُ إسنادٌ جمليٌّ آخرُ. وبشيءٍ من التجوُّزِ قصدَ التوضيحِ أقولُ: إنَّ المَوطنَ التركيبيَّ الذي كانَ مسئولاً عن اشتقاق (أَنَّ) من (إنَّ)، هو المَوطنُ الذي تَقَعُ فيه (إنَّ) مَوقعاً "بينَ" جملتينِ، ولكنْ على انفصالِ ذاتِ بينِهما.

بَيانُ ذلكَ أَنَّهُ قد يَقولُ شخصٌ لآخَرَ: "أَبْشر"، ثمَّ يَسكتُ القائلُ هُنَيْهَةً لِيَبتَدِئَ من بعدُ جملةً أخرى جديدةً فيقولَ مُكْملاً: "إنَّكَ من الناجحين". وبرصف الجملتين رصفاً بَصَريّاً تَجاوُريّاً يُضحي الأمرُ هكذا: "أَبْشرْ. إنَّكَ من الناجحين". وتَكونُ الجملتان، طَبقاً لما وَصَفْنا، مُنَغَّمَتَيْن تَنغيمَيْن مُختلفين، أي أَنَّ لكلٍّ تنغيماً مُستقلا. ولَمّا أرادَت اللغةُ الاختصارَ، اختصارَ الوقت والجهد، عَمَدَتْ إلى وَصْلِ الجملتين لتَشمَلَهُما بتَنغيمٍ واحد. وكانَ يَلزَمُ هذا التدبيرَ أَنْ تُغَيِّرَ الأداةُ (إنَّ)، لأَنَّها -بطبيعة الحال- لا تَنهَضُ بوَظيفة رَبط الأسانيد ووصلها. فما كانَ من اللغة إلا أَنْ تَدَبَّرَت الأمرَ عبرَ استحداث أَداة أُخرى جديدة، اشْتَقَّتْها من (إنَّ) نفسها بفَتْحِ همزتها، فأفضى التركيبُ إلى: "أَبْشرْ أَنَّكَ من الناجحين" دونَما سَكتة فاصلة. ولا أَجدُ مانعاً يَحولُ دونَ القول: إنَّ الفتحَ -فتحَ همزة (إنَّ) قَصْدَ تَحَوُّلها إلى (أَنَّ)- يُصبحُ طَبْقاً للمُقَدَّمِ هُنا علامَةً لغويَّةً على الوصلِ والرَّبطِ، وصلِ الأسانيدِ وربطها ربطاً إدماجيّاً.

ومثلُ هذا، الحديثُ ذاتُهُ الواردُ مَرَّتَيْن: مَرَّةً بـ(أَبشروا. إنَّ) في البخاري: "فلمّا قَضى

صَلاتَهُ قالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: على رِسْلِكُم، أَبْشِروا. إنَّ من نعمةِ اللهِ عليكم أَنَّهُ ليسَ أَحَدٌ من الناسِ يُصَلِّي هذه الساعةَ غيركم"(٩١)، ومرَّةً بـ(أَبشِروا أَنَّ) في صحيح مسلم: " فلمّا قَضى صَلاتَهُ قالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: على رِسْلِكُم، أُعلِمُكُم وأَبْشِروا أَنَّ من نعمةِ اللهِ عليكم أَنَّهُ ليسَ من الناسِ أَحَدٌ يُصَلِّي هذه الساعةَ غيركم"(٩٢).

ولعلَّ شيئاً منْ هذا مَدعومٌ، إضافَةً إلى ما ذُكِرَ، بتلك الطائفةِ من الشواهد الواصِلَةِ إلينا بكسرِ الهمزةِ وفتحها في الوقت نفسه. إذْ لا تفسيرَ لها –في زَعْمي– إلا أَنْ يُقالَ: إنَّ روايةَ الكسرِ تَجْعَلُ الكلامَ كلامَين، مُنَغَّماً تنغيمَيْنِ مختلفين. بينَما يَغدو هو، في حالِ الفتحِ، كلاماً واحداً مَشْمولاً بقوَّة تنغيميَّة واحدة. أو قُلْ إنَّ الإسنادَيْنِ يُشَكِّلان في حال مفتوحةِ الهمزة، وحدةً تنغيميَّةً مستقلَّةً، بحيثُ يَشْمَلُهُما تنغيمُ الجملةِ ككلٍّ. وهذا يُفْهِمُ بأَنَّ الكسرَ على إرادة الانفصالِ من الوجهةِ التركيبيَّة، ولكنْ لَمّا أَنْ أُريدَ إقامةُ الاتِّصالِ التركيبيِّ جيءَ بمفتوحةِ الهمزة. ومن هذا القبيلِ ما قَرَأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: "وما يُشْعِرُكُم. إنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنونَ"(٩٣) بالكسرِ، بينَما "قرأ نافع وعاصم في روايةِ حفص وحمزة والكسائيّ وأحسب ابن عامر: (أَنَّها) بالفتح"(٩٤). وكذلك قوله: "فَدَعا رَبَّهُ أَنّي مَغْلوبٌ فَانْتَصِرْ"(٩٥)، فقد قرأها عيسى: "إنّي"(٩٦).

ولكنْ، قد يَبْدو تَحَوُّلُ الهمزة من الكسر إلى الفَتْحِ، حسبَ المَطْروحِ سابقاً، ليسَ مُبَرَّراً عَلى نَحْوٍ كافٍ. ولذلك أَقولُ: إنَّ التطَوُّرَ (إنَّ --> أَنَّ) صَحيحٌ، وقد أَصابَ في البدايَةِ مَعنى لـ(إنَّ) يَدقُّ كثيراً، بل من دقَّته وَجَدتُّهُ يَخْفى عَلى كثيرٍ من الباحثينَ. إذْ يُهَيَّأُ لي بأَنَّ (إنَّ) تَنهَضُ بدَوْرٍ دلاليٍّ يَفترقُ، نَوْعاً ما، عن "التوكيد"، وهي الدلالةُ التي لازمَتْها واشتهرت بها ولم تُفارِقْها عندَ أَغلبِ الباحثينَ، القدامى والمُحدَثين.

والوظيفةُ الدلاليَّةُ التي نعنيها لـِ(إنَّ) هنا، ونَحسب أَنَّها هي المسئولةُ عن التطويرِ الذي أَفضى بـ(إنَّ) إلى الصورةِ (أَنَّ)، هي وظيفةُ "التعليلِ السببيِّ"(٩٧). مثالُ ذلكَ أَنَّكَ قد تَقولُ:

– أَكْرِمْ خالِداً. إِنَّهُ فاضِلٌ.

ولا جَرَمَ أَنَّ الجملةَ الثانيَةَ التي تتصَدَّرُها (إنَّ)، جملةَ (إنَّهُ فاضِلٌ)، تَقومُ بالإفصاحِ عن سببِ طلبكَ إكرامَ زيد. وعليه فإنَّ العلاقةَ اللغويَّةَ القائمَةَ بينَ الجملتين، تلك التي جَعَلَتْ تَجاوُرَهُما أَمراً مُجَوَّزاً، إنْ هِيَ إلا علاقةٌ "دلاليَّةٌ" يُنْظَرُ في ضوئها للجملةِ الأولى بوصفِها "المُسَبَّب"، على أَنَّ الجملةَ الأُخرى –الثانيةَ– مَنْظورٌ إلَيْها بوصفِها "السببَ". فالتوَجُّهُ للمخاطَبِ بإكرامِ خالدٍ سببُهُ كونُ خالدٍ فاضلاً.

وقد ذَكَرَ "الجرجانيُّ" أَنَّ هذا الضربَ الذي تَكونُ فيهِ (إنَّ) على ذلك النحوِ كثيرٌ في التنزيلِ جدّاً[٩٨]. من ذلك:

– "يا أَيُّها الناسُ اتَّقوا رَبَّكُمْ. إنَّ زَلْزَلَةَ الساعَةِ شَيْءٌ عَظيمٌ"[٩٩].

– "يا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بالمَعْروفِ وانْهَ عَنِ المُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلى ما أَصابَكَ. إنَّ ذلكَ مِنْ عَزْمِ الأُمورِ"[١٠٠].

– "خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكّيهِمْ بها وَصَلِّ عَلَيْهِمْ. إنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ"[١٠١].

– "ولا تُخاطِبْني في الذينَ ظَلَموا. إنَّهُمْ مُغْرَقونَ"[١٠٢].

– "وَما أُبَرِّئُ نَفْسي. إنَّ النَّفْسَ لأَمّارَةٌ بالسوءِ إلا ما رَحِمَ رَبّي"[١٠٣].

ولكنْ يَبدو أَنَّ ثَمَّةَ شَرْطاً تركيبيّاً يَكْثُرُ حُضورُهُ –ولا يَلْزَمُ– عندَ الكلامِ على هذا النوعِ من (إنَّ)، لم يَذْكُرْهُ "الجرجانيُّ" رغمَ أَنَّهُ جدُّ مُستعْلٍ في شواهدِه الفائتةِ وفي سِواها. إذْ يُشْتَرَطُ لكيْ تَحمِلَ (إنَّ) والإسنادُ الذي تتصدَّرُهُ الوظيفةَ الدلاليَّةَ (السبب) في الجملة العربيَّة، أَنْ تَكونَ أوَّلاً مَسبوقةً بإسنادٍ تامٍّ، وأَنْ يشتملَ هذا الإسنادُ ثانياً –في الأغلبِ الأَعَمِّ[١٠٤]– على أسلوبٍ إنشائيٍّ: كأَنْ يَكونَ أمراً، أو نهياً، أو نفياً. وذلك بحيثُ تَظهَرُ (إنَّ) مُبَيِّنَةً سببَ ما جاءَ قبلَها من أمرٍ أو نَهيٍ أو نفيٍ.

ولكنْ، رَغْمَ "الارتباط الدلاليِّ" القائمِ بينَ الجملتين (أَكْرِمْ خالداً. إنَّهُ فاضِلٌ) على مَعنى "التعليل السببيّ"، إلا أَنَّ ثَمَّةَ "انفصالاً تركيبيّاً" واضحاً بينَهُما، فلكلِّ جملةٍ من الجملتين استقلالٌ تركيبيٌّ يَكادُ يَكونُ كاملاً. وهذا مُدْرَكٌ بقُدرتكَ على حذفِ أيٍّ منهُما والإبقاءِ على

الأُخرى، ولا ضَيْرَ. إذ لك أَن تَقتصرَ على الجملةِ الأولى: (أَكْرِمْ خالداً) وكفى، كما يُمكِنُ لك أَنْ توردَ في كلامك الثانيةَ وحدَها دونَ الأولى: (إِنَّهُ فاضِلٌ). يَنْضافُ إلى هذا، بطبيعةِ الحالِ، ما تَتَمَتَّعُ به كلُّ جملةٍ من استقلالٍ تنغيميٍّ.

ومَجيءُ (إنَّ) على هذا الوجهِ الفريدِ الذي فيه انفصالٌ وارتباطٌ في آنٍ معاً، رغمَ أَهمِّيَّتِه وطرافتِه وكثرتِه[١٠٥]، إلا أَنَّهُ لم يَلقَ عنايةَ مَن أَعرفُ من النحاة الذينَ أَلَّفوا في الأَدَواتِ أو ما عُرِفَ بحُروفِ المَعاني[١٠٦]. لكنَّهُ لم يَكُنْ لِيَفوتَ الإمامَ عبدَ القاهرِ الجرجانيَّ، الذي عَبَّرَ عنه بعدَ أَنْ عَرَضَ لبيتِ بشار:

بَكِّرا صاحِبَيَّ قَبْلَ الهَجيرِ   إنَّ ذاكَ النَّجاحَ في التبكيرِ

حيثُ قالَ: "واعلمْ أَنَّ من شأنِ (إنَّ) إذا جاءَتْ على هذا الوجهِ أَنْ تُغْنيَ غناءَ الفاءِ العاطفةِ مَثَلاً، وأَنْ تُفيدَ من رَبطِ الجملةِ بما قبلَها أَمْراً عَجيباً. فأنت تَرى الكلامَ بها مُستأْنَفاً غيرَ مُسْتأْنَف، مَقطوعاً مَوْصولاً معاً. أفلا تَرى أنَّك لو أسقطتَ (إنَّ) من قولِه: (إنَّ ذاكَ النجاحَ في التبكيرِ) لم تَرَ الكلامَ يَلتئمُ، ولو رأيتَ[١٠٧] الجملةَ الثانيةَ لا تَتَّصلُ بالأولى ولا تَكونُ منها بسبيلٍ حتى تَجيءَ بالفاءِ فتقولَ: (بَكِّرا صاحبَيَّ قبلَ الهَجيرِ/فذاكَ النَّجاحُ في التبكيرِ)"[١٠٨].

وأحسبُ أَنَّ ما شَعَرَ به "الجرجانيُّ" من كَوْنِ الكلامِ الذي يَحْوي (إنَّ) –المَوصوفةَ– مُستَأْنَفاً غيرَ مُستَأْنَف، مَقطوعاً مَوصولاً مَعاً، راجعٌ إلى ما قُلتُ أعلاهُ، من أَنَّ (إنَّ) –في السياقِ المذكورِ– تَعْمَلُ عَمَلَها في الوصلِ بينَ الكلامَيْنِ على المُستوى الدلاليِّ حسبُ، دونَ المستوى التركيبيِّ. فتظلُّ الجملتانِ قابلَتَيْنِ للاستقلالِ والانعزالِ، لانعدامِ الرابطِ الذي يَصلُ ما بينَهما على الصعيدِ التركيبيِّ. بمعنى أَنَّ الجملتينِ، وإنْ كانَتا مُتَّصِلَتينِ دلاليّاً اتِّصالاً قَوِيّاً، ما تَزالانِ لا تُمَثِّلانِ وحدةً تركيبيَّةً دلاليَّةً[١٠٩].

ولعلَّ من هُنا آثَرَت العربيَّةُ –وهي تسعى على مَدارجِ التطوُّرِ التاريخيِّ في مراحلَ زمنيَّةٍ لاحقةٍ– عَدَمَ الاكتفاءِ بعَلاقةِ الارتباطِ القائمةِ بينَ الجملتينِ على المستوى الدلاليِّ، فقَوَّتِ العلاقةَ بينَهُما بأَنْ أَضافَت إلى هذا الارتباطِ الدلاليِّ ارتباطاً آخَرَ –أو قُلْ رَبطاً آخَرَ[١١٠]–

"تركيبيّاً". وبتعبيرٍ آخَرَ: لم تَكتف اللغةُ بما هُوَ مَوجودٌ بينَ الجملتَيْنِ من ارتبــاطٍ دلاليٍّ تُــسَبِّبُهُ الأَداةُ (إنَّ)، ولذلك فإنَّها تَوَجَّهَت شَطْرَ تمثيلِ الارتباطِ الدلاليِّ وتجسيده في مــستوى العلاقــةِ التركيبيَّةِ. فبحثَتْ عن أَداةٍ لَها القدرةُ على أَن تَربطَ تركيبيّاً بينَ الكلامَيْنِ ربطاً يُظْهِرُهُما وقــد أُفرِغا إفراغاً واحداً، وكأَنَّ أَحَدَهُما مَسْبوكٌ في الآخَرِ.

ولم يَكُن من سبيلٍ سوى إدخالِ أَداةٍ تَقومُ بوظيفةِ الربطِ بينَ الجملتينِ لتُصَيِّرَهُما وَحدةً دلاليَّةً تركيبيَّةً واحدةً، وذلك عَبْرَ القيامِ بإدماجِ الإسنادِ الثاني الحاملِ مَعنى التعليــلِ الــسببيِّ (الجملة الثانية) في الإسنادِ الرئيسِ (الجملة الأولى). وقد أَسْنَدَت العربيَّةُ مهمَّةَ الربطِ هذه على معنى التعليلِ للأداةِ الأشهرِ في هذا الصدد، وهي اللام. إذَنْ، فالإتيانُ باللامِ هنــا لم يَكُــنْ إلا مُساوَقَةً للدَّورِ الدلاليِّ الذي يَقومُ بِهِ الإسنادُ كلُّهُ. وقد تَحَوَّلَت، بسببٍ من هــذا، الجملتــانِ السالفَتانِ عَلى النحوِ الآتي:

- أَكْرِمْ خالداً. إنَّهُ فاضلٌ.[١١١] --> *أَكْرِمْ خالداً لإنَّهُ فاضلٌ.

ولكنَّ التركيبَ الناتجَ بعدَ حَقْنِ اللامِ مَعْدولٌ عَنْهُ، لاشتمالِهِ -فيما يَبْدو- عَلى تَوالٍ للكسرِ فيهِ ثقَلٌ نُطْقيٌّ. إذْ نَتَجَ عن دُخولِ اللامِ المَتْلُوَّةِ بالكَسْرَةِ على (إنَّ)، تَــوالٍ مُــستَكْرَهٌ للأَمْثالِ، متمثِّلٌ في كسرةِ اللامِ وكسرةِ الهمزةِ[١١٢] في: (لِـ+إنَّ-->*لإنَّ)[١١٣]. وأَجْلَ هذا فإنَّ العربيَّ يَفْزَعُ ساعَتَئذٍ إلى تَطبيقِ قانونِ المُخالَفَةِ بينَ الكسرتينِ Dissimilation: يُخالفُ بينَهُما بتحويلِ الكسرةِ الثانيةِ -كسرةِ الهمزةِ- إلى فتحة، لتنتقلَ بهــذا الأَداةُ مــن الــصورةِ المَرفوضةِ المُفْتَرَضَةِ (لإنَّ) إلى (لأَنَّ). فتؤول الجملةُ السابقةُ إلى مُستَقَرِّها الآتي:

- أَكْرِمْ خالداً لأَنَّهُ فاضلٌ.

والذي قد يَدُلُّ على صحَّةِ ما نذهبُ إليه من رفضِ العربيَّةِ تواليَ المتماثلينِ هنا، وهمــا الكسرتانِ، أَنَّها تَمنعُ من تَوالي الفتحتينِ في موضعٍ يُشبهُ الموضعَ المَدْروس. فقد أشارَ الجرجانيّ، في موضوعٍ آخرَ، إلى أَنَّ اللغةَ لا تَجْمَعُ بينَ اللامِ المَفتوحةِ (لَــ) و(أَنَّ)، وذلك نحو: (*لأَنَّ زيداً

مُنطلِقٌ)، "مع أَنَّ اللامَ مُوافِقٌ لـ(أَنَّ) في المعنى دونَ اللفظ"[١١٤].

ولم يَكُنْ أمامَ اللغة لفضِّ المُخالَفَة بينَ الكسرتَين إلا تدبيرٌ من اثـنين: فإمّا أَنْ تُغَيِّرَ الكسرةَ الأولى –كسرةَ اللامِ– إلى فتحة[١١٥]، وإمّا أَن تُغَيِّرَ الكسرةَ الثانيةَ –كسرةَ (إنَّ)– إلى فَتْحَة. ولم يَكُن مُناسباً، بحالٍ من الأَحْوالِ، تَغييرُ حَرَكَة ما اجتُلبَ اجتلاباً لمَعنى جديد، أَقصدُ حَرَكَةَ اللامِ. ثُمَّ إنَّهُ –من ناحيَة ثانيَة– لا غُنْيَةَ عن تَحويلِ كسرةِ (إنَّ) إلى فَتْحَة، ذلك أَنَّ (إنَّ)، بعدَ دُخولِ اللامِ قبلَها، فَقَدَتْ صَدارةَ الجملة الثانية. أَيْ أَنَّ (إنَّ) سُلبَتْ، بدُخولِ لامِ التعليلِ عليها، أَهَمَّ ما تَتَّسمُ به في سُلوكها التركيبيِّ في الجملة العربيَّة. فكانَ ضَروريّاً بعدَ ذاكَ أَنْ تفقدَ هيَ –دونَ غيرِها– شيئاً من "ملامح" شخصيَّتها، فتَعَيَّنَ الاستبدالُ بكسرةِ همزتِها فتحةً، ممّا أَوجَبَ نُشوءَ أَداة أُخْرى جديدة هيَ (أَنَّ).

فما كانَ من اللغة بعدَ ذلك إلا أَنْ التَقَطَت الأَداةَ الجديدةَ من هذا الموطنِ فَعَمَّمَتْها، وعامَلَتْها بوصفِها أَداةً قائمةً برأسها، وطَرَدَت استعمالَها قبلَ كلِّ إسناد اسميٍّ (مَبدوء باسم) توكَلُ إليه وظيفةٌ من وظائف الاسمِ المُفرَد، جاعلَةً منها أَداةَ ربطٍ مُدْمجَةً. إذَنْ، فمن الحقِّ أَنْ يُقالَ: إنَّ الأَداةَ (أَنَّ) –في أَصلِ النشأة وبداية الظهور– ليست سوى بَديلٍ سياقيٍّ للأداة (إنَّ)، ولستُ أُصَوِّبُ بأيِّ مقدارٍ مَعكوسَ هذا، وهو ما ذَهَبَ إليه "أحمد المتوكِّل"[١١٦].

والحقُّ أَنَّ الذي قَدَحَ في الذهنِ الرأيَ السابقَ، الذي تَضَمَّنَ القولَ بأَنَّ (إنَّ) تَحوَّلَت في موضعِ التعليلِ والسببِ إلى (أَنَّ)، ما وَرَدَ لدى السادة العلماء من جوازِ الفتحِ والكسرِ في كلِّ موضعٍ تقع فيه (إنَّ) للتعليلِ[١١٧]. نحوَ: "إنّا كُنّا منْ قَبْلُ نَدْعوهُ. إنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحيمُ"[١١٨]، "قرأَ نافعٌ والكسائيُّ بالفتحِ على تَقديرِ لامِ العلَّة، والباقونَ بالكسرِ على أَنَّهُ تَعليلٌ مُسْتأْنَفٌ"[١١٩]. وهو مثل: "جئتُكَ. إنَّكَ تُحبُّ المَعروفَ"، التي قد تصيرُ على تَقديرِ اللام: "جئتُكَ أَنَّكَ تُحبُّ المَعروفَ"، أي: جئتُكَ لأَنَّكَ تُحبُّ المَعروف[١٢٠]. وكقولكَ: "لَبَّيْكَ إنَّ الحمدَ والنِّعمةَ لك، وإنْ شئْتَ قُلْتَ: (أَنَّ)"[١٢١]. وكقولِ الفرزدق:

مَنَعْتُ تَميماً أَنّي أَنا ابْنُها ... وَشاعِرُها المَعْروفُ عِنْدَ المَواسِمِ

قالَ "سيبويه": "وسمعنا من العربِ مَن يَقولُ: إنّي أَنا ابنُها"[١٢٢].

ويمكن المرءَ أن يُعَزِّزَ صوابَ ما يَقولُهُ، من أَنَّ توالِيَ كسرتي لام التعليلِ وهمزة إنَّ هو الموطنُ المتسبِّبُ في نشوءِ الأَداة (أَنَّ)، من خلال أَداة أُخرى تأتي هِيَ الأُخرى في موقِع الـــلامِ على المعنى نفسه أي التعليل. هذه الأَداةُ هي الباءُ المَلحوقةُ بالكسرةِ في مثلِ: (ذلك بـِـ+إنَّ--> ذلك بأَنَّ). الحظ وقارن:

– أَكْرِمْ خالداً. إنَّهُ فاضِلٌ.

– أَكْرِمْ خالداً، لأَنَّهُ فاضِلٌ.

– أَكْرِمْ خالداً، ذلكَ بأَنَّهُ فاضِلٌ.

ولقد تَتَرَجَّحُ، تارةً أُخرى، صِحَّةُ الادِّعاءِ السابِقِ من بعضِ أَوجُهِه، حينَما نَعْلَـــمُ أَنَّ هناكَ أَداةً أُخْرى مُفْرَدَةً غيرَ اللامِ، هيَ الفاءُ، قد دَخَلَت في المَكانِ الذي دَخَلَتْهُ اللامُ بالضبطِ، أَيْ في المَوطِنِ التركيبيِّ المَوصوفِ ذاتِه: في أَوَّلِ الجملةِ الثانيةِ قبلَ (إنَّ)، وللمعنى التعليليِّ نفسِه. ومَع ذلك لم تلجأ العربيَّةُ معَها إلى تغييرِ كسرةِ همزة (إنَّ) إلى الفتحة. والسببُ –فيما يَظْهَـــرُ– هو أَنَّ الفاءَ (فـَـ) ليستْ مَتبوعةً بالكسرةِ كاللامِ، بل بالفتحة. ممّا يَعْني أَنَّ تتابُعَ الكسرتَيْنِ ذا الثِّقَلِ اللفظيِّ غيرُ ناشئٍ ههنا، فليس ثَمَّة كسرتان، إنَّما فتحةٌ فكسرةٌ. ومن هذا قولُ الحـــقِّ – تبارَكَ–: "قالَ فاخرُجْ منها، فإنَّكَ رجيمٌ"[١٢٣]، أيْ: (اخرجْ منها لأَنَّك رَجيمٌ).

وبوضعِ الفاءِ التعليليَّة بَدَلاً مِن اللامِ في الجملةِ السالِفةِ، نَجِدُ العربيَّةَ تَقولُ في (أَكْـــرِمْ خالداً لأَنَّهُ فاضِلٌ):

– أَكْرِمْ خالداً، فَإنَّهُ فاضِلٌ.

ويَستَعلي من هذا أَنْ لم تَكُنْ ثَمَّ حاجةٌ إلى أَنْ تَعدِلَ اللغةُ عن الكسرةِ في (إنَّ) إلى الفتحة، فلـــم تَقُلْ: (فـَـ+إنَّ -->*فَأَنَّ)، بل أَبْقَت الحالَ على ما هي عليه: (فـَـ+إنَّ --> فَإنَّ).

ولَمّا كانَ الإمامُ عبدُ القاهرِ قد رأى أَنَّ إسقاطَ (إنَّ) من بينِ الجملتين يُفضي إلى جَعْلِ الثانيةِ تَنبو عن الأولى، ولا تَتَّصِلُ بها، ويَتَجافى معناها عن معناها، ولا تَكون مِنها بسبيل حـــتى

تَجيءَ بالفاءِ[١٢٤]، فإنَّ هذا مُفهمٌ بسهولةٍ أَنَّهُ يُفَضِّلُ إيرادَ (إنَّ) بينَ الجملتين في المقـام الأوَّل، ويأتي إيرادُ الفاء في المقامِ الثاني. لكنَّ خلوَّ الموقعِ البينيِّ من الأداتين أمرٌ مَنبوذٌ عند الإمام، غـيرُ مُستَساغٍ ولا مُتصوَّر. بيدَ أنَّنا نشعرُ من جانبٍ قويٍّ بأَنَّ إيرادَ الفاء المتبوعـة بـ(إنَّ)، أي: (فإنَّ)، قد يَفضُلُ كلَّ ما أَورَدَهُ الإمامُ. وعلى هذا تَغدو الجُمَلُ مُرَتَّبَةً حسبَ الأفـضليَّة، مـن الممنوع إلى الحسَنِ فالأحسَن، على النحو:[١٢٥]

١- ؟أَكْرِمْ خالداً. هو فاضلٌ.[١٢٦]

٢- أَكْرِمْ خالداً، لأَنَّهُ فاضلٌ.

٣- أَكْرِمْ خالداً، فهو فاضلٌ.

٤- أَكْرِمْ خالداً. إِنَّهُ فاضلٌ.

٥- أَكْرِمْ خالداً. إذْ إنَّهُ فاضلٌ.

٦- أَكْرِمْ خالداً، فَإِنَّهُ فاضلٌ.

والقياسُ على الفاءِ في (فإنَّ) يُفضي إلى الظنِّ بأنَّ من الأصوبِ النظرَ إلى الأَداة (كَأَنَّ) باعتبارِ أَنَّها مُكَوَّنةٌ من الكاف (كـَ) الداخلة على (أَنَّ)، وليست الكافَ الداخلةَ علـى (إنَّ)، كما ذَهَبَ إليه "الخليلُ، وسيبويْه، والأَخفشُ، وجمهورُ البصريّينَ، والفَرّاءُ"[١٢٧]. إذْ لو كانَـتْ (كَأَنَّ) مُرَكَّبَةً في الأَصلِ من (كـَ) و(إنَّ)، فلماذا فَتَحَت اللغةُ الهمزةَ هنا فقالَت: (كأَنَّ)، ولَمْ تَفْعَل الشيءَ عينَهُ عندَما اقتَرَنَت (فـَ) بـ(إنَّ)؟! لماذا مايَزَت اللغةُ بينَ المَقطَعَيْنِ (كـَ) و(فـَ)، بأَنْ جَعَلَت الأوَّلَ قادراً على التأثيرِ في كسرةِ (إنَّ) لتَحْويلها إلى فتحة، ولم تُتح الشيءَ نفـسَهُ للثاني؟! باختصار: لماذا (كـَ+إنَّ= كَأَنَّ)، بينَما (فـَ+إنَّ ≠ فَأَنَّ)؟

وقد ذَهَبَ القائلونَ بتركيبِ (كَأَنَّ) من الكاف و(إنَّ) إلى أَنَّ "الأَصل في (كَأَنَّ زيـداً أَسَدٌ) هو (إنَّ زيداً كَأَسَد)، ثُمَّ قُدِّمَ حرفُ التشبيه اهتماماً به، ففُتحَت همزةُ (أَنَّ)[١٢٨] لدخولِ الجارِّ عليه"[١٢٩]. إنَّ خطأَ هذا الرأي -في تَصَوُّري- أَنَّهُ يَنْطلقُ في الحُكمِ عَلى أَصـلِ تَكـوينِ الأَداة (كَأَنَّ) من تركيبٍ ليسَ هو التركيبَ الأصليَّ المسئولَ عن إنتاجِها.

إنَّ البحثَ عن أصلِ (كَأَنَّ) ينبغي أَنْ يَنطلِقَ -ببَساطَة- من حقيقة أَنَّ كلَّ (أَنَّ) في اللغةِ العربيَّةِ إنَّما تَرِدُ في الجملة لتَقومَ بوظيفة تركيبيَّة بحتة، تتمثَّلُ في ربط إسناد ثانويٍّ تابعٍ بإسنادٍ رئيسٍ مَتبوعٍ، وذلك حينَما يَكونُ الإسنادُ التابعُ شاغلاً مَوقعاً نَحْوِيّاً يَقومُ به الاسمُ المفرَد. وعندَما ننظُرُ في جملة (كأَنَّ زيداً أَسَدٌ)، نُدركُ أَنَّهُ ليسَ فيها شيءٌ من هذا الذي نَقولُهُ، إذْ هِيَ لا تَنطَوي إلا على إسناد واحد وَحيد. ولذلكَ لن تُجْدِيَ نَفْعاً مُحاوَلَتُنا مَعرفَةَ أصلِ تَكوينِ (كَأَنَّ) اعتماداً على (كأَنَّ زيداً أَسَدٌ).

إذَنْ، فجملةُ (كأَنَّ زيداً أَسَدٌ) لا بُدَّ أَنْ تَكونَ مُحَوَّلَةً أو مُطَوَّرَةً من جملةٍ أُخرى تشتملُ عَلى إسنادَيْنِ، لأَنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ وجودُ (أَنَّ) -حسبَ الأَصلِ- إلا بوجودِ إسنادٍ فرعيٍّ مُدمَجٍ في إسنادٍ آخَرَ أكبرَ. ويَتَحَتَّمُ علينا منْ بَعْدُ أَنْ نَتجاوَزَ هذا التركيبَ، ونلتمسَ بغيتَنا في تركيبٍ آخَرَ، منهُ ننطلقُ في دراسَةِ (كَأَنَّ)، بحيثُ تَجيءُ فيه (كأَنَّ) بينَ إسْنادَيْنِ، وتَكونُ للتشبيهِ أو التمثيلِ، بمعنى أَنَّها "تُفيدُ فرضَ كونِ الشيءِ غيرَ ما هُوَ عليه في الحقيقة"[١٣٠].

وبما أَنَّ الكافَ لا جَرَمَ تشبيهيَّةٌ هنا، وأَنَّها تَجُرُّ ما بعدَها إنْ كانَ اسماً مُفرداً، كما في: (زيدٌ كالأَسَدِ)، فإنَّنا نَفهَمُ أَنَّ الغرضَ من إقحامِ (أَنَّ) بعد الكاف في (كَأَنَّ) إنَّما هُو تَسهيلُ رَبطِ الإسنادِ الواقعِ بعدَ الكافِ بالذي قبلَها، وهو مَوقعٌ تَختصُّ به الأَسماءُ والمُرَكَّباتُ دونَ الجملِ أو الأَسانيد. وأَجْلَ ذلك فإنَّ دُخولَ (أَنَّ) بعدَ الكافِ يَحولُ دونَ مباشرةِ الكافِ للإسنادِ الذي يَتلوها مباشرتَها للاسمِ، أو -بطريقة ثانية-: إنَّ دخولَ (أَنَّ) بعدَ الكافِ يَأتي لِيَمْنَعَ وقوعَ الإسنادِ الأصليِّ التامِّ مَوقِعَ المَجرورِ بالحرفِ. ولذلك فإنني أُقَدِّرُ أَنَّ الأصلَ في (كأَنَّ زيداً أَسَدٌ) أنْ يَكونَ جملة على إيقاعِ (زيدٌ يَضْرِبُ عَدُوَّهُ كَأَنَّهُ أَسَدٌ). وهذه تَرتَدُّ إلى أصلٍ آخر على النحو الآتي:

*زيدٌ يَضْرِبُ عَدُوَّهُ كَـ(هُوَ أَسَد). --> زيدٌ يَضْرِبُ عَدُوَّهُ كَأَنَّهُ أَسَدٌ.

ولكنْ يَظْهَرُ أَنَّ الناطقَ اللغويَّ بعدَ أَنْ فَضَّ المَحظورَ التركيبيَّ بإدخالِ (أَنَّ) لِمَنْعِ مُباشَرةِ الكافِ للإسنادِ الذي يَليها (*كَهُوَ أَسَد)، نَزَعَ -تَحقيقاً لرغبتِهِ في الاختصار والإيجاز-

إلى تَطويرٍ آخَرَ اكتَفى فيه بالقول: (زيدٌ ... كأنَّهُ أَسَدٌ)، اتِّكاءً على ما يُصاحِبُ المَقــال، مِــن مُلابَسات المَقام وظروف الحالِ:

*زيدٌ يَضْرِبُ عَدُوَّهُ كَــ(هُوَ أَسَد). --> زيدٌ يَضرِبُ عَدُوَّهُ كَأَنَّهُ أَسَدٌ. --> زيدٌ ... كأنَّــهُ أَسَدٌ

(٣-١-٢) تَطَوُّرُ (أَنَّ) إلى (أَنْ)

نَخلُصُ منْ بَعْد ذلك كلِّه إلى القول: إنَّ اللغةَ في المرحلة الجديدة، مرحلة استحداث (أَنَّ)، شرَعَتْ تُوظِّفُها–أوَّلَ الأَمر– لبَدْه الجملة أيِّ جملة، بغَضِّ النظر عن العنصر اللغويِّ الذي تبتدئُ به الجملة، سواء أكانَ اسماً أم فعلاً. فإنْ كانَ اسماً أو ما في حكمه "نَصَبَتْهُ"، وأمّا إنْ كانَ فعلاً فقد أَجْرَتْ اللغةُ تدبيراً أو تعديلاً لغويّاً تَمَثَّلَ في إقحام عنصرٍ لغويٍّ مُفَرَّغٍ غير دالٍّ، يَعمَلُ هذا العنصرُ –فيما أشرْنا– على الفصل بينَ (أَنَّ) والفعل. وهو الضميرُ المسَمّى ضميرَ الشأن أو الأمرِ أو القصَّة أو الحكاية أو الحديث أو المَجهول.

لكنَّ اللغةَ في سَيْرورَتها التطوُّريَّة لم تقنعْ من المسألة بهذا الحدِّ، فَقامَتْ بتَطويرٍ آخَــرَ اعتماداً على المبدأ الذي تَميلُ إليه اللغةُ وتستحبُّهُ كثيراً، وهو مبدأُ "تَخصيص الأَداة". حيــثُ كانَ ضروريّاً بعدَ ذلك أنْ ترتقيَ اللغةُ درجةً أُخرى في سُلَّم التَطَوُّر، فتَجعَلَ للجملة المبــدوءة باسمٍ –أو ضميرٍ– أداةً تَختلفُ عن تلك التي تُخَصِّصُها للجملة المَبدوءَة بفعــلٍ. فأَمْحَــضَت للأولى (أَنَّ)، وهو طبيعيٌّ لأَنَّها مُتَحَدِّرَةٌ من (إنَّ)، لتُصبحَ (إنَّ) و(أَنَّ) مُخَصَّصَتَيْن لما كانَ من الجُمَل مَبدوءاً باسمٍ. وعَمَدَت اللغةُ –في المقابل– إلى تَطويرٍ جديدٍ أصابَ (أَنَّ) هــذه المَــرَّةَ، فقامَت بإنتاجِ أَداةٍ جديدة تُخَصِّصُها لتَصَدُّر الجملِ المَبدوءة بفعلٍ، وذلكَ بحذف المقطــع (ن–َ) من (أَنَّ)، لنصبحَ بإزاء (أَنْ). فصارَتْ تَقولُ: (أَتَمَنّى أَنْ أُســافرَ إلى المغــرب)[١٣١] و(أَوَدُّ أَنْ يُرافقَنا في الرِّحلة)، بعدَ أَنْ لم تَكُنْ تَقولُ إلا: (أَتَمَنّى أَنَّني أُسافرُ إلى المغرب)[١٣٢]، و: (أَوَدُّ أَنَّــهُ يُرافقُنا في الرِّحلةِ).

وكثيراً ما يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ اللغةَ عندَما تَقومُ باستحداث أَداة جديدة، فإنَّهــا لا تَقْــصُرُ استخدامَها في المرحلة الأولى على وظيفة واحدَة. بل إنَّها قد تُراوِحُ في توظيفها في غيرِ تركيبٍ ولغيرِ غرضٍ. غيرَ أَنَّ الأَمرَ لا يَبقى على هذا النحوِ طَويلاً. إذْ تَسْعى اللغةُ، في مرحلــة تاليــة ثانية، نَحْوَ تخصيصِ هذه الأَداة لتضطلعَ بوظيفة مُحَدَّدَة تَغْلُبُ عليها وتشتهرُ بها. إلا أَنَّ هذا لا يَطَّرِدُ لَها أيضاً، فلا يَصطبغُ بصبغة القانون المَحتوم، إنَّما أقصى مــا يَــصِلُ إليــه الأَمــرُ أَنَّ التخصيصَ يَنجَحُ على سبيلِ الأَكثرِ والأَعَمِّ الأَغلب. ذلك أَنَّ استخداماً للأداة قد ينحدرُ مــن المرحلة الأولى لِيَظَلَّ سائراً في الاستعمالِ جنباً مع الاستخدامِ الذي تبتغــي اللغــةُ تعميمَــهُ أو تَكثيرَه، ويَكونَ -من ثَمَّ- مُؤَشِّراً على المرحلة القديمة.

وهذا مُنطبقٌ على (أَنْ) المُجْتَلَبَة من (أَنَّ). إذْ بما أَنَّ الأَداةَ القديمةَ (أَنَّ) -في مرحلتها الأولى- كانت تتصدَّرُ مُرَكَّباً اسميّاً، وآخَرَ فعليّاً ولكنْ بإدخالِ ضميرِ الشأنِ كما في (عَلمْتُ أَنَّهُ يَجبُ علينا أَنْ نُقَدِّمَ الامتحانَ غداً)، فإنَّ من الطبيعيِّ جدّاً أَنْ تَرِثَ الأَداةُ الجديدةُ (أَنْ) بعــضَ سمات الأداة الأصليَّة التي منها انحَدَرَت (أَنَّ). ولذلك فإذا وَجَدْنا (أَنْ) تسبقُ مُرَكَّباً اسميّاً وآخرَ فعليّاً، كما هي حالُ (أَنَّ)، فعلينا أن لا نستغربَ الأمرَ فنذهبَ في التفسيرِ بعيداً. ويَنتُجُ عن هذا أمرٌ أحسبُ أَنَّهُ جدُّ هامٌّ، ذلكم أَنَّهُ لا فَرْقَ -حسبَ الأصلِ- بينَ (أَنْ) التي تــسبقُ المُرَكَّــبَ الاسميَّ، و(أَنْ) التي تسبقُ المُرَكَّبَ الفعليَّ، فنحن ما نَزالُ بإزاءِ (أَنْ) واحدة لا اثنتين.

ويتأسَّسُ على هذا النَّظَرِ أَنْ يُقالَ: إنَّ كلَّ (أَنْ) في العربيَّة مَرَدُّها بطريقة أو أُخْرى إلى تخفيفِ (أَنَّ)، أَي بإسقاط مقطعها الثاني المُكَوَّنِ من تتابُعِ النونِ والفتحة. ولــذلك فــإنَّ مــن الصحيحِ جدّاً النظرَ إلى كلِّ (أَنْ) في اللغة بحسبانها "مُخَفَّفَةً من الثقيلة"، ولكنْ من دونِ التمييزِ بينَ (أَنْ) و(أَنْ) في هذا الإطار.

ولقد تَوَضَّحَ سابقاً أَنَّ الغرضَ من إنتاجِ الأَداة الجديدة (أَنْ)، أَنْ تَقومَ بما تَقــومُ بــه (أَنَّ) تَماماً داخلَ الجملة، وهو أَنْ تَمنَعَ الإسنادَ الكاملَ من أَنْ يَقَعَ موقعَ الكلمة المفــردة، ولا فرقَ في هذا بينَ (أَنْ) المَصْدَرِيَّة وغيرِها. فالسببُ الذي من أجله جيءَ بــ(أَنْ) في (أَعْجَــبَني أَنْ فَعَلْتَ)، وهو مَنعُ إيقاعِ الإسنادِ التامّ (فَعَلْتَ) موقعَ الفاعل، هو عينُ ما جَعَلَ الناطقَ يــستخْدِمُ

(أَنْ) في كلٍّ من: "وَالخامسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْها"[١٣٣]، و"وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الحَمْدُ للــه رَبِّ العالَمينَ"[١٣٤]، وهو مَنْعُ إيقاعِ الإسناد التامّ موقعَ الخبر. والنحاةُ على الاعتقاد والاقتناعِ بــأنَّ (أَنْ) في المثالِ الأَوَّل مُباينةٌ (أَنْ) في المثالَيْن الثاني والثالث، إذْ هــيَ –عنــدَهُم– مَــصدريَّةٌ في الأوَّل، بينَما هيَ مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة ثانياً وثالثاً، رغمَ أَنَّ بقدرتِكَ أَنْ تَرُدَّ –بيُــسْر– (أَنْ) الأولى إلى (أَنَّ) المُشَدَّدة كما تفعل بالضبط مع (أَنْ) في المثالَيْنِ الثاني والثالث، فتقول: (أَعْجَبَني أَنَّــكَ فَعَلْتَ)، و(والخامسَةُ أَنَّ غَضَبَ الله عَلَيْها)، و"وآخرُ دَعْواهُم أَنَّ الحَمْدَ لله رَبِّ العالَمين".

وكذلك فإنَّ المرءَ لا يَكادُ يَعْثُرُ على أيِّ فرقٍ –من جهة (أَنْ)– بينَ (علمتُ أَنْ سَتَقوم من مكانِك) و(أُريدُ أَنْ تَقومَ من مكانِك). فإنَّ (أَنْ) في الجملتين مَجلوبَةٌ لقصدٍ واحدٍ، هو مَنعُ وقوعِ الإسنادِ الفعليِّ موقعَ المفعولِ به في غيرِ ثَلاثَة الأبوابِ المَشهورة[١٣٥]:

*علمتُ (سَتَقوم من مكانِك). ⟵ علمتُ أَنْ سَتَقوم من مكانِك.

*أُريدُ (تَقوم من مكانِك). ⟵ أُريدُ أَنْ تَقومَ من مكانِك.

ومَعَ أَنَّهُ يُنْظَرُ إلى (أَنْ) الأولى على أَنَّها مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة، فيما تُعَدُّ الثانيــةُ مَــصدَرِيَّةً، فإنَّنــا نَستَطيعُ التسويةَ بينَهُما دونَ تَرَدُّدٍ بأَمارةِ القولِ: (علمتُ أَنَّكَ سَتَقوم من مكانِك)، و(أُريدُ أَنَّكَ تَقومُ من مكانِك).

وهذا التركيبُ الأَخيرُ المُنطَوي على (أُريدُ أَنَّ) بدلاً من (أُريد أَنْ) ليسَ بغريبٍ عــن العربيَّة البتَّةَ، خاصَّةً العربيَّةَ الكلاسيكيَّةَ[١٣٦]، فقد أَلْفَيْناهُ حاضِراً في قــولِ الحــقِّ –تَنَــزَّهَ–: "وَتَوَدّونَ أَنَّ غَيْرَ ذات الشَّوْكة تَكونُ لَكُمْ"[١٣٧]، وفي الأَحاديث: "وَددْتُ أَنّي أُقْتَلُ في ســبيلِ الله"[١٣٨]، و"ما أُحبُّ أَنَّ بيتي مُطَنَّبٌ[١٣٩] ببيتِ مُحَمَّد"[١٤٠]، و"ما من نَفْسٍ تَموتُ، لَها عنْــدَ الله خَيْرٌ، يَسُرُّها أَنَّها تَرْجعُ إلى الدُّنيا ولا أَنَّ لَها الدُّنيا وما فيها، إلا الــشهيد"[١٤١]. وَطَبْقــاً للاستعمالِ الأَحدث الذي تَجْري به الألسنةُ وتقبلهُ السلائقُ اليومَ، كُنّا نَتَوَقَّعُ أَنْ تَحتَويَ هــذه الشواهدُ على (أَنْ) عوَضاً من (أَنَّ). ولذلك فإنَّها على إيقاعِ قولنا –على التتالي–: (وَتَــوَدّونَ أَنْ تَكونَ غيرُ ذاتِ الشَّوكةِ لَكُم)، و(وَدِدْتُ أَنْ أُقْتَلَ في سبيلِ الله)، و(ما أُحبُّ أَنْ يَكونَ بيتي

مُطَنَّباً ببيتِ مُحَمَّد)، و(... يَسُرُّها أَنْ تَرْجِعَ إلى الدُّنيا...)[١٤٢].

وبهذا تَكونُ العربيَّةُ –عبرَ مسيرتها– قد عامَلَت أمثالَ التركيبِ المحظور: (*علمتُ سَتَقوم مِن مَكانك) بإحدى طريقتينِ لفضِّ الإشكالِ ورفعِ المحظور. أمّا الطريقةُ الأولى، وهي الأَقدم –بِما أَسلفنا–، فتكمُنُ في إضافةِ (أَنَّ) مَتبوعَةً بضميرِ الشخصِ أو ضميرِ الشأنِ. بينَما تَقومُ الطريقةُ الثانيةُ، وهي الأحدثُ، على إِضافةِ أَداةٍ أَكثرَ تَخَصُّصاً وهي (أَنْ):

*علمتُ (سَتَقوم مِن مكانِك).

١– علمْتُ أَنَّهُ سَتَقوم مِن مكانِك.
أو: علمْتُ أَنَّكَ سَتَقوم مِن مكانِك.
٢– علمْتُ أَنْ سَتَقوم مِن مكانِك.

فليسَ يَبْعُدُ عندي أَنْ يَكونَ المَوطِنُ التركيبيُّ المَسئولُ أصلاً عن استِحداثِ (أَنْ) مِن (أَنَّ) مِن قبيلِ التتابُعِ:

بَلَغَني أَنَّ (زيداً سافَرَ). --> *بَلَغَني أَنَّ (سافَرَ زَيْدٌ). --> بَلَغَني أَنَّهُ سافَرَ زَيْدٌ. --> بَلَغَني أَنْ (سافَرَ زيدٌ).

ومِن المَلْحوظِ المُدْرَكِ بسُهولةٍ أَنَّ العربيَّةَ قد وَلَجَت مرحلةً أُخرى لاحِقَةً فيها المزيدُ مِن التخصيصِ، استجابةً لنزوعِ العقلِ نحو التطوُّرِ والترقّي، وذلك حينَما جَعَلَت (أَنَّ) مَقْرونَةً بألفاظٍ أو أَفعالٍ تنتمي إلى إحدى مَجموعَتَيْنِ: الأولى هي مَجموعَةُ الاتِّصالِ والتبليغِ، مثلَ: (أَخْبَرَ أَنَّ، ذَكَرَ أَنَّ، حَدَّثَ أَنَّ، أَفادَ أَنَّ، نَبَّأَ أَنَّ، زَعَمَ أَنَّ، بَشَّرَ أَنَّ، رَوى أَنَّ، أَبْلَغَ أَنَّ، بَلَّغَ أَنَّ، بَلَغَهُ أَنَّ، أَضافَ أَنَّ، ادَّعى أنَّ، أَوْضَحَ أَنَّ، أَجابَ أَنَّ، حَكى أَنَّ، أَعْلَنَ أَنَّ، صَرَّحَ أَنَّ، سَمِعَ أَنَّ،...). وأَمّا المَجموعةُ الثانيةُ فهي مَجموعةُ أَفعالِ النفسِ الباطنَة: (حَسِبَ أَنَّ، عَلِمَ أَنَّ، ظَنَّ أَنَّ، شَعَرَ أَنَّ، عَرَفَ أَنَّ، أَدْرَكَ أَنَّ، دَرى أَنَّ، عَنى أَنَّ، قَصَدَ أَنَّ، رَأى أَنَّ، شَكَّ أَنَّ، تَوَهَّمَ أَنَّ، خُيِّلَ إليهِ أَنَّ، أَنْكَرَ أَنَّ، صَدَّقَ أَنَّ، آمَنَ أَنَّ، فَهِمَ أَنَّ، افتَرَضَ أَنَّ، تَأَكَّدَ أَنَّ، أَيْقَنَ أَنَّ، تَيَقَّنَ أَنَّ،

ثَبتَ لَهُ أَنَّ،...).

على أَنَّ اللغةَ –في المُقابِلِ– تكادُ حالُها تستقرُّ على جَعْلِ (أَنْ) مُصاحِبَةً ألفاظاً تومئُ إلى الأفعالِ المُعَبِّرة عن الرغبة والإرادة وما هو حائمٌ في فلكهما: (أَحَبَّ أَنْ، طَلَبَ أَنْ، أرادَ أَنْ، تَمَنّى أَنْ، رَغِبَ أَنْ، وَدَّ أَنْ، أَمَرَ أَنْ، قَرَّرَ أَنْ، رَجاهُ أَنْ، هَمَّ أَنْ، طَمِعَ أَنْ، حاوَلَ أَنْ، كَرِهَ أَنْ، اشْتَهى أَنْ، أَقْسَمَ أَنْ، حَلَفَ أَنْ، يَأْمُلُ أَنْ، وافَقَ أَنْ، قَبِلَ أَنْ، رَضِيَ أَنْ، رَفَضَ أَنْ، ...).

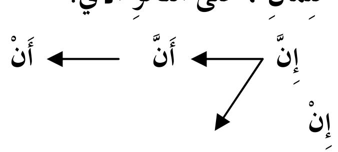
وقد عُبِّرَ عن ذلك أحياناً بالقول: إنَّ (أَنَّ) تأتي بشرطِ أَنْ يَكونَ الفعلُ –وغيرُهُ ممّا تَكونُ مَعمولةً لَهُ– من الألفاظ الدالَّة على العلمِ الثابت واليقين، مثل: (اعتقَدتُ، وثقتُ، تَيَقَّنْتُ، اعتقادي). وبشرطِ أن لا يَقَعَ قبلَها شيءٌ من ألفاظ الطَّمَعِ والتوَقُّعِ والإشفاق والرَّجاء، مثل: (أَرَدتُ، اشتهيتُ، وددت)، وغيرِها من الألفاظِ التي لا يَقَعُ بعدَها إلا (أَنْ)[١٤٣].

(٣-١-٣) أَصْلُ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ[١٤٤]

ما دُمْنا قد انطَلَقْنا أوَّلَ هذا البحث من الناحيةِ الشكليَّة الصِّرْفَة، فاعتَمَدْنا على التقارُب الصوتيِّ والتصاقُبِ المَبْنَويِّ القائمِ بينَ الأَدوات الثلاث: (إنَّ) و(أَنَّ) و(أَنْ)، وذلك لامتحانِ العلاقةِ اللغويَّة التاريخيَّة التي تربطُ بينَها ثلاثتها، فإنَّ المَنهجَ العلميَّ يقتضي ألا نُغفلَ أَداةً رابعةً تَقترِبُ من ثلاثِ الأَدَواتِ وتتقاطَعُ مَعَها من الجهةِ المَذْكورة، تلكم هيَ: (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ.

وإذا استدعَيْنا بعضَ المُتَوَصَّلِ إليه من نتائجِ البحث المُنقَضِيَة، قَصْدَ أَنْ نَقْبِسَ منهُ أُسّاً قد يُطمأَنُّ إليه في معرِفَة أصلِ (إِنْ)، وَجَدْنا القولَ بالتطوُّر السابق: (إنَّ --> أَنَّ --> أَنْ)، مُؤَدِّياً إلى الظنِّ الآتي: تأسيساً على أَنَّ المخفَّفةَ النونِ المَفتوحةَ الهمزة (أَنْ)، قد تَطَوَّرَتْ من الصورة الثقيلة (أَنَّ)، فإنَّهُ يُمكنُ القياسُ على هذا قياساً سَوِيّاً فالقولُ: إنَّ المُخَفَّفَةَ النون المَكسورةَ الهمزة (إِنْ)، أَي الشَّرْطِيَّة، قد تَطَوَّرَتْ هيَ كذلك من الصورة الثقيلة (إنَّ). وإذَنْ، يُمكنُ أَنْ يَكونَ خَطُّ التطوُّرِ الذي اعترى الأَدواتِ الأربعَ المدروسَةَ (إِنَّ، أَنَّ، أَنْ، إِنْ)، حسبَ

هذا "الاحتمال"، على النحوِ الآتي:



ولكنّا لا نَعدمُ مُعترِضاً يَقولُ: لِمَ لا يُقالُ بأَنَّ (إنْ) تَحَدَّرَتْ من (أَنْ) بتَحويلِ فتحــةِ همزتِها إلى كسرةٍ (أَنْ --> إنْ)؟ وتكون سلسلةُ التطوُّرِ –انْبِناءً عَلى هذا– مُتَّصلَةً مستمرَّةً في الاتِّجاهِ نفسِه، هكذا: (إنَّ --> أنَّ --> أَنْ --> إنْ). وهذا الاتِّصالُ الخَطِّيُّ الذي يَنطَوي عليهِ هذا الطَرحُ، قد يُغْري المرءَ فيدفعُهُ إلى اعتِقادِه وتَبَنّيه.

إذَن فنحنُ –في المُسْتَصْفى– أَمامَ احتِمالَيْن أو اتِّجاهَيْن تَطَوُّرِيَّيْن: الأَوَّل هو:(إنَّ --> إنْ)، والثاني: (أَنْ --> إنْ). والحقيقةُ أَنَّ للاحتمالِ الأَوَّل (إنَّ --> إنْ) مُرَجِّحاتٍ هي:

١– أَنَّنا إذا كُنّا قد شَهِدْنا في تفسيرِ تَطَوُّرِ (إنَّ) إلى (أَنَّ) تَحوُّلَ الكسرةِ إلى فتحة، فإنَّ ذلــك كانَ لعلَّةٍ صوتيَّةٍ مُوَضَّحة فيما خَلا، وهي –فيما تَبَدّى– علةُ استثقالٍ واستكراه لِتَوالي الأَمثالِ بَعْدَ دُخولِ لامِ التعليلِ على (إنَّ). بيدَ أَنَّنا، في الاحتمالِ الثاني (أَنْ --> إنْ)، لا نَجِــدُ عِلَّــةً واضِحةً يُمكِنُ أَنْ نستندَ عليها للقولِ بانتِقالِ الهمزةِ من الفتحةِ إلى الكسرةِ.

٢– أَنَّ واقِعَ الحالِ في أَخواتِ العربيَّةِ من اللغاتِ الجزريَّةِ يَفرضُ اطِّراحَ الاحتمالِ الثــاني: (أَنْ --> إنْ)، لأَنَّ هذه اللغاتِ –ببساطةٍ– وإِنْ كانَت تَحوي نظيراً لِــ(إنْ) الشَّرْطِيَّةِ، فإِنَّها تَخلو من (أَنْ).

٣– أَنَّ الأَداةَ التي تُقابِلُ (إنَّ) في اللغةِ العبريَّة، وهي (הנה) (hinnē) –كما ذُكِرَ في موطنــه من البحثِ–، قد أَفضى بها التطوُّرُ فيما يبدو إلى الصورةِ التي تُقابِلُ (إنْ) العربيَّــةَ الــشَّرْطِيَّةَ: (הן) (hēn). وقد استُعْمِلَت الصورةُ العبريَّةُ الجديدةُ (הן) (hēn) تارَةً توكيديَّــةً، وذلــك حسبَ أَصلِها الذي منه انسلَّت، فيُقالُ –مثلاً–: (הן ו הן) بمعنى: "بالتأكيد، وقَطعــاً"[١٤٥]. كما استُعْمِلَت، تارَةً أُخرى، شَرطِيَّةً[١٤٦] على النحو: (הן... ו הן)، وتعني: إما ... أَو[١٤٧].

ويُقالُ فيها أيضاً: (הן שלו הן) لتعني: "إذا قالَ فَعَلَ"، أو "إنَّهُ يبرُّ بوعده"[١٤٨]. مُؤَدّى الأمرِ هنا أَنَّ تَحَوُّلَ الأداة العبريَّة التي تُقابِلُ (إنَّ) العربيَّةَ، إلى الأَداة العبريَّة التي تُقابِلُ (إنْ) العربيَّةَ، يُعْلي من شأنِ الاحتمالِ أو الاتِّجاه الأَوَّل: (إنَّ --> إنْ). ولَعَلَّ ممّا يُقَوّي هذا الاحتمالَ أَنَّ "Chaim Rabin" قد ذَهَبَ إلى "أَنَّ أَداةَ الشَّرْطِ الساميَّةَ كانَتْ في الأَصْلِ تَعْني التأكيد"[١٤٩].

ورغمَ أَنَّ هذه المُرَجِّحات قَوِيَّةٌ إلى الحَدِّ الذي يَجعَلُ من احتمالِ تَطَوُّرِ (إنَّ) إلى (إنْ) هو الرّاجِحَ، إلا أَنَّ هناك –في الوقت نفسه– أَمْراً واحداً يُضَعِّفُهُ. ذلك أَنَّنا مع هذا الاحتمال لا نستطيعُ تَبَيُّنَ الموقعِ التركيبيِّ المخصوصِ الذي من المُمْكِنِ أَنْ يَكونَ مسئولاً عن انتقالِ (إنَّ) إلى (إنْ)، لبُعدِ ذات الشقَّة ما بينَ دلالة (إنَّ) "التوكيديَّة" عن دلالة (إنْ) "الشَّرْطيَّة".

وقد نَعْثُرُ، منْ وجه آخرَ، على ما يُمكنُ أَنْ يُعَدَّ مُرَجِّحاً لصحَّة القولِ بالاحتمالِ الثاني: (أَنْ --> إنْ)، بيدَ أَنَّهُ مُرَجِّحٌ واحدٌ ليسَ غير. ومع كونه مُرَجِّحاً وَحيداً، إلا أَنَّهُ يَفضُلُ ما سَبَقَ من ناحية أَنَّهُ يُساعفُنا في الوُقوعِ على المَوْطنِ التركيبيِّ المَخصوصِ الذي قد يَكونُ منهُ نَشَأَت الحاجةُ اللغَوِيَّةُ التي استدعَت تَحويلَ (أَنْ) إلى (إنْ).

إذ من المَعْلومِ أَنَّ هاتينِ الأَداتَيْنِ (أَنْ) و(إنْ) تتوارَدان على المَحَلِّ الواحدِ[١٥٠] في بعضِ ما وَصَلَنا من نُصوص، فقد قُرِئَ بالوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ –عَزَّ اسْمُهُ–: "فَإنْ لَمْ يَكونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتانِ، *أَنْ* تَضلَّ إحداهُما فَتُذَكِّرَ إحْداهُما الأُخْرى"[١٥١]، وقولُهُ: "ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ *أَنْ* صَدّوكُمْ عَنِ المَسْجد الحَرامِ"[١٥٢]، وقولُهُ: "أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً *أَنْ* كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفينَ"[١٥٣]. ولَعَلَّ من قَبيلِ هذا التوارُد البيتَ المَشْهورَ:

أَتَغْضَبُ *أَنْ* أُذُنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جِهاراً، ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خازمِ

فقد رُوِيَ بالوجهَيْنِ[١٥٤].

ونَظَراً لاختصاصِ (إنْ) بالمُستقبَلِ في المعنى[١٥٥]، فإنَّني أَذْهَبُ –وَفقَ الاحتمالِ الثاني– إلى أَنَّ تَطَوُّرَ (أَنْ) إلى (إنْ) إنْ صَحَّ، فَإنَّ الموطنَ التركيبيَّ المسئولَ عن هذا التطويرِ هو الموطنُ

الذي يُفْصِحُ عن المستقبَلِ حسبُ، وِفاقاً لِوجهةِ (إنْ) الدلاليَّة، وهو ما تنطـقُ بـه الـشواهدُ السابقةُ. ممّا يَعني أَنَّ السياقَ التركيبيَّ الحاملَ لدلالةِ المُضِيِّ لم يَكُنْ هو المُفضيَ إلى هذا التطويرِ (أَنْ --> إنْ).

وأَجْلَ فَهْمِ التطويرِ الحادثِ في الموطنِ المَوصوفِ على وجه الدِّقَّة، أَسْـتَحبُّ تقـديرَ عبارةٍ يُراعى فيها أَنْ تَتَّصفَ بصفَتَيْنِ: أَنْ تَكونَ -من جهةٍ- حاويَةً الأَداةَ الأَصْليَّةَ التي أصابَها التغييرُ وهي (أَنْ)، وأَنْ تَشتملَ العبارةُ -منْ جِهَةٍ ثانيَةٍ- على معنى الأَداة الجديدة المُسْتحدَثَة أو المَطلوبِ استحداثُها، وهي (إنْ). ولأَنَّ المعنى الجديدَ الذي لأجلـه تُطَـوَّرُ (أَنْ) إلى (إنْ) هـو الشَّرطُ، فإنَّني أُقَدِّرُ أَنَّ العبارةَ المَقصودةَ، التي يُمكنُ لنا أَنْ نتصوَّرَ أَنَّها هي المَسئولةُ عن التطويرِ المزعومِ، إنَّما هيَ: (شَرْطَ أَنْ) أو (شَريطَةَ أَنْ) أَو (بِشَرْطِ أَنْ) أَو (على أَنْ)، أَو نَحْـوٌ منها. وذلك كما في:

سأَذْهَبُ إلى المَكتبةِ (شَرْطَ أَنْ) تُرافقَني. --> سأَذْهَبُ إلى المَكتبةِ إنْ تُرافقْني[١٥٦].

ولكنْ إذا صَحَّ هذا الرأيُ، فكانت عبارةُ (شَرْطَ أَنْ) تَقومُ بتأديَـةِ معـنى الـشرطِ المُستقبَليِّ -حسبَ الظاهرِ من الجملتينِ السابقتين-، فأَيُّ حاجةٍ أَلْجأت اللغةَ إلى تلك العمليَّـةِ المُفترَضة التي بها أَوْجَدَت أَداةً أُخْرى تَقومُ بالدَّورِ الدلاليِّ "الشرط"؟ بعبارةٍ ثانية: إذا كانـت الأَداتان (شَرْطَ أَنْ) و(إنْ) تَنهضان بوظيفة الشرط، ولا فَرْق، فَلمَ أَوْجَدَت العربيَّةُ الأَداةَ الثانيةَ (إنْ) من الأولى (شَرْطَ أَنْ)؟ لمَ استبدلت اللغةُ بالأداةِ (شَرْطَ أَنْ) الأَداةَ (إنْ) مـع دلالتِهمـا كِلْتَيْهِما على "الشَّرْط"؟

نُجيبُ عن هذا من وجهين: أَمّا الأَوَّلُ، فهو أَنَّ القولَ بأَنْ لا فَرْقَ بـينَ (شَـرْطَ أَنْ) و(إنْ) ليسَ يَصِحُّ ابتداءً. فقد يُؤْتى بالأولى في سياقٍ يَتَعَذَّرُ على الثانيةِ أَنْ تَحلَّ فيه. الْحَظْ:

- أَعَرْتُهُ الكتابَ (شَرْطَ أَنْ) يُعيدَهُ يَوْمَ الجمعة القادمَ. (≠)

* أَعَرْتُهُ الكتابَ (إنْ) يُعِدْهُ يَوْمَ الجمعةِ القادمَ.

- سأُعيرُهُ الكتابَ (شَرْطَ أَنْ) يُعيدَهُ يَوْمَ الجمعةِ القادمَ. (≠)

* سأُعيرُهُ الكتابَ (إنْ) يُعِدْهُ يَوْمَ الجمعةِ القادمَ.

فأَمرُ مُطابقةِ (شَرْطَ أَنْ) لـ(إنْ) مُرتَفِعٌ بالضرورةِ حَسْبَ هذا.

أَمّا الوجهُ الثاني، الذي حَمَلَ الناطِقَ اللغويَّ عَلى استحْداثِ (إنْ) مِنْ (شَرْطَ أَنْ)، فهو أَنَّ الإبقاءَ على (شَرْطَ أَنْ) لا يَتَّفِقُ مع مَسْعى اللغةِ نَحْوَ "تَخصيصِ الأَداة"، واستحداثِ أَداة خاصَّة لكلِّ معنى وظيفيٍّ. ذلك أَنَّ كلمةَ (شَرط) -وكذا (أَنْ) بطَبيعةِ الحالِ- ليستْ مُخَصَّصَةً لهذا الاستخدامِ "الشرط"، كما تَوَضَّحَ جزئيّاً من الوجهِ الأَوَّل. فجُنوحُ اللغةِ تلقاءَ تَطويرٍ -أو اشتقاقٍ- أَداة جديدة تَقومُ بوظيفةِ الشرط، إنَّما يَعْني أَنَّها تَبتَغي إيجادَ أَداةٍ تُخَصِّصُها لِهذا الغَرَضِ. وهو الأَمرُ المَدْروجُ عليهِ في "أَنحاءِ" اللغاتِ الأُخرى.

وَاللهُ -تَعالى- أَعْلى أَعْلَمُ، وَأَجَلُّ وَأَكْرَم.

وَللهِ الحَمْدُ وَالمِنَّةُ أَوَّلاً وَآخِراً، وَصَلّى اللهُ عَلى نَبِيِّنا مُحَمَّد: طِبِّ القُلوبِ وَدَوائِها، وَعافِيَةِ الأَبْدانِ وَشِفائِها، وَنورِ الأَبْصارِ وَضِيائِها، وَبُؤْبُؤِ العَيْنِ وَإِنْسانِها، وَعَلى آلِهِ الأَطْهار، وَصَحْبِهِ الأَخْيار، وَسَلَّمَ تَسْليماً كَثيرا.

الهوامش والتعليقات

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢ / ١٣١.

(٢) انظر: المبرد، المقتضب: ٤ / ٣٩٢.

(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٢٩.

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٠٣. وانظر: حسام سعيد النعيمي، النواسخ في كتاب سيبويه: ١١٤- ١١٥.

(٥) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٢.

(٦) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٤٣٨. وقد آثر "عبد الرحمن محمد أيوب" أن يخالف هذين التعبيرين ويستبدل بهما التعبير "مواضع استعمال (إنَّ) المكسورة، ومواضع استعمال (أنَّ) المفتوحة". انظر: عبد الرحمن أيّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيّ: ص١٩٢.

(٧) يبدو أنَّ هذا لم يكن المذهبَ الوحيدَ، فقد قيلَ إنَّ المفتوحةَ أصلُ المكسورةِ، وقيلَ: هما أصلان. انظر السابق: ١ / ٤٤٢، و: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٤٠٣.

(٨) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٩) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٤٤٢.

(١٠) يَقْصِدُ الرَّأْيَ القائلَ بِأَنَّ المفتوحةَ الهمزةِ فرعُ المَكسورة.

(١١) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٠٣ - ٤٠٤.

(١٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٤٤٢.

(١٣) وَرَدَتا مَعكوستين في الكتاب خطأ. والذي يوجِبُ ترتيبهما على نحو ما صنعتُ أنه سيقول لاحقاً: "فالثانية فرع الأولى".

(١٤) السابق: ١ / ٤٢٥.

(١٥) وقد عُمِدَ، بالأدلَّة المُستطاعة، إلى نَفي دلالة التوكيد عن (أَنَّ). انظر: عمر عكاشة، (أَنَّ) أداة ربط وإظهار لا أداة توكيد، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٤م.

(١٦) ابن يعيش، شرح المفصل: ٨ / ٥٩.

(١٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨ / ٦٠.

(١٨) انظر: عبد الرحمن أيّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيّ: ص١٩٢.

(١٩) انظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة: ٧٥ – ٨٩.

(٢٠) ذَهَبَ "حسن خميس الملخ" إلى أنَّ مُرادَ السلفِ من الأصلِ والفرعِ في الأدوات إنَّما يَعني أنَّ منهجهم في الدَّرسِ النَّحْويِّ يَقومُ على رَدِّ كلِّ مجموعةٍ متشابهة من الأدوات إلى أصلٍ واحد. فبعدَ أنْ "درسَ النَّحويّونَ أنماطَ التركيبِ النَّحْويِّ في العربيَّة، وَجَدوا أَنَّ هناك مجموعاتٍ من الأدوات تعملُ كلُّ واحدةٍ منها عملاً خاصّاً، فجعلوا كلَّ مجموعة باباً مستقلا، "ككان" وأخواتها، "وإنَّ" وأخواتها...، ثمَّ نظروا في كلّ مجموعةٍ على حدَة، فرأَوْا بينَ أفرادها تمايزاً واختلافاً، وإنْ تشابهتْ جميعاً في العملِ، ذلك أنَّ بعضَ الأدوات تميَّزت بسعة التَّصَرُّف وكثرة الاستعمال، إضافَةً إلى أَنَّ النَّحويّينَ دأبوا على رَدّ المتشابهات إلى أصلٍ واحد، لذلك جعلوا لكلِّ مجموعة أصلاً واحداً، وعبَّروا عن هذا الأصلِ بعباراتٍ مثل: (أصل الباب)، و(أَمّ الباب)" (حسن خميس الملخ، نظريَّة الأصل والفرع في النحو العربيّ: ٩٧ – ٩٨). أقولُ: أَوَّلاً: إنَّ الإشارَةَ إلى أَنَّ النَّحْويّينَ رَدّوا مجموعةَ الأَدَواتِ المُتَشابهَةِ إلى أَصْلٍ واحد اعتماداً عَلى كثرَةِ الاسْتِعْمال، ليسَ يَصحُّ منْ أيِّ وجه وَلا بأَيِّ اعتبارٍ، ليقيننا بالمُسَلَّمَة البدهيَّة التي تقولُ بأنَّ كثرةَ الاستعمال لا تَثبتُ إلا بقيامِ درسٍ علميٍّ إحصائيٍّ دقيقٍ، يَبْتَعدُ كُلَّ البُعْد عَن الظنِّ والحَدْسِ وَالتَّخْمين، وَلا يَعتمدُ عَلى التمرُّسِ الفرديِّ بالنّصوص. وهو دَرْسٌ لم تَقُمْ لَهُ قائمَةٌ في النَّحوِ العربيّ. ثانياً: إنَّ كلامَ "حسن الملخ" السابقَ لا يَقْوى عَلى تَفسيرِ لمَ نُصَّ عَلى كَوْن (أَنَّ) = –دونَ غيرها– فرعاً لـ(إنَّ)، إذْ لَم يُقَلْ –مَثَلاً–: إنَّ (لَعَلَّ) أَوْ (ليتَ) أَوْ (لكنَّ) فرعُ (إنَّ)، مع أنَّ النَّحْويّينَ ضُمّوها جميعَها في بابٍ واحد.

(٢١) البقرة ٢ : ٦٧.

(٢٢) البقرة ٢ : ٦٨.

(٢٣) النمل ٢٧ : ٨٢.

(٢٤) الأنفال ٨ : ١٢. وَلا يُفهَمُ من كَلامي بِأَنَّ الكَلامَ المَنقولَ في العربيَّة لا يُنْقَلُ إلا بـ(إنَّ) و(أَنَّ). إذْ تُتيحُ العربيَّةُ في هذا تَنَوُّعاً أسلوبيّاً: فلَكَ أَنْ تَنقلَ ما تُريدُ نَقلَهُ اعتماداً عَلى إحدى هاتينِ الأَداتين، وَلَكَ أَنْ تَطْرَحَهُما فتوقعَ الجملةَ بعد القول دون أن تَسبقَها بإحدى الأداتين، كما في قوله –تَعالى–: "وَقالوا: قُلوبُنا غُلْفٌ" (البقرة ٢ : ٨٨)، وَقوله –سبحانَه–: "وَقالوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً" (البقرة ٢ : ١١٦). وأَحسب أَنَّ هذا التنوُّعَ الأسلوبيَّ مُحتاجٌ إلى مزيدٍ من التجلية والدَّرْس، بحيث ينكشف لنا الضابطُ

اللغويُّ الذي يَدْعو إلى استخدام (إنَّ) و(أَنَّ) حيناً، والتخلّي عنهما حيناً. بمعنى أَنَّنا في مسيس الحاجة إلى أَنْ نعرفَ متى يَنقلُ الناطق بالعربيَّة الكلامَ مستخدِماً (إنَّ) و(أَنَّ)، ومتى يَنقُلُهُ مُستغنياً عنهما.

(٢٥) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ١ / ٦٥٣ – ٦٥٨.

(٢٦) تُظهِرُ اللغةُ أحياناً من أمرِ (إنَّ) و(أنَّ) أمراً عجباً، وذلك أنَّها تُجيزُ لك فتحَ الهمزةِ وكسرَها بعدَ أفعالِ الشكِّ والعلمِ كما في: (ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ) و(علمتُ أنَّ أخاك خارجٌ). ولكن ما إن يتصل "خبرها" باللام حتى يُصبح الأمر مقصوراً على (إنَّ) دونَ (أَنَّ). فلا يَجوز إلا أن تقول: (ظننتُ إنَّ زيداً لقائمٌ) و(علمتُ إنَّ أخاك لخارجٌ). وهو ما جاءت وفاقاً له الآية الأولى من سورة (المنافقون)، حيث تَكررت فيها هذه الظاهرة ثلاث مرات دفعة واحدة، يقول مولانا: "إذا جاءك المنافقون قالوا نَشهَدُ إنَّكَ لرسولُ الله، واللهُ يَعلَمُ إنك لَرسولُهُ، والله يشهَدُ إنَّ المنافقين لكاذبون"(المنافقون ٦٣ : ١). وهذا –كما يَقولُ ابنُ السرّاج– "إنَّما يَكون في العلمِ والظنِّ ونحوه. ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال. لا تقول: وعدتك إنك لخارج" (ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٣. وانظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٤٩). وهي ظاهرةٌ تحتاجُ إلى مزيد من الاستقصاء والتحليل، للخروج بنظر في التفسير والتعليل. وإذا كنتُ أرى، بما سيأتي، أنَّ (إنَّ) أسبق في الظهور إلى الحَيِّز اللغويِّ من (أنَّ)، فإنه يمكن النظر إلى هذا الاستعمال بوصفه راسباً لغويّاً قديماً يعودُ إلى المرحلة اللغويَّة الأولى التي لم تكن اللغة قد استحدثت فيها بعدُ الأداةَ (أنَّ)، وكانت تستعمل –في المقابل– (إنَّ) في كلِّ موضع. وهذا لا يَتَدافَعُ مع القول من وجهةٍ أُخرى: إنَّ العربيَّةَ تُعاملُ (إنَّ ... لـَ) باعتبارِ أنهما دالٌّ واحدٌ بيدَ أنّه "مُتقطّع".

(٢٧) ذهب النحاةُ إلى أَنَّ معنى الفتح والكسر لا يَكونُ واحداً في المواضع التي يَجوزُ فيها الوجهان. قالَ "ابنُ السراج": "والمَواضع التي تقع فيها (أنّ) المفتوحة لا تقع فيها (إنَّ) المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد، فاعلم أنَّ المعنى والتأويل مختلف" (ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٦. وانظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ١ / ٢٧٥).

(٢٨) قد يُقالُ إنَّ المُقارنة هنا ليست معقودةً بين متشابهَيْن، ذلك أنَّ الإنجليزيَّةَ ليست من فصيلة العربيَّة. من الصحيح أنَّ الإنجليزيَّةَ ليست من فصيلة العربيَّة، إلا أَنَّهُ غَدا من المألوف في الدَّرسِ اللسانيِّ المُعاصرِ أنْ يَسْعى اللغويُّ إلى تَلَمُّسِ كُلِّيّاتٍ نَحْوِيَّةٍ تَشْترِكُ فيها لُغاتُ العالمِ المختلفةُ، وهي فكرة "النَّحو الكُلِّيّ" أو "النَّحو الكونيّ" universal grammar التي يعكف عليها منذ أمدٍ مجموعةٌ من الدّارسينَ على رأسِهم "تشومسكي".

(٢٩) بيد أَنَّهُ إسنادٌ غير مقصودٍ لذاته بطبيعةِ الحالِ.

(٣٠) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ١ / ٢٥٢.

(٣١) أرى ضرورة اشتراط شرطين مجتمعين لعَدّ الضمير ضميرَ شأن: الأوَّل، أن يَكونَ هذا الضمير مُجتلَباً للغاية التركيبية الموصوفة، وهي فصل (إنَّ) أو (أنَّ) عن الفعل، والثاني: ألا يَحتوي التركيب على ما يُمكنُ أن يُمثل مرجعاً للضمير سابقاً أو لاحقاً. وبهذين الاعتبارين يَخرج من دائرة ضمير= =الشأن كثير ممّا عدَّهُ النحاة من ضمير الشأن. فليسَ من ضمير الشأن: "فإنها لا تَعمى الأبصارُ"، ولا "قُل هو الله أحد"، ولا "هو الأمير مُقبل". وأحسب أن من الواضح أنَّ الضمائر في ثلاثة الأمثلة هذه لها مَراجع، بيد أنها مراجع لاحقة لا سابقة. فـ"ها" تَعود إلى "الأبصار"، و"هو" إلى "الله"، و"هو" إلى "الأمير"، ولكنَّ النحاة لم يعدّوها مراجع ضميريّة، لأنهم -فيما أفهم- رفضوا فكرة عودة الضمير إلى مرجع مذكور لاحقا بعد الضمير، ذلك أنَّ الضمير مفسَّر، ومرجعه مفسِّر، ورتبة المفسِّر عندهم لا جَرَمَ تعلو المفسَّر وتسبقه. وهذا هو بالضبط الذي اضطرَّهم إلى تَصور أنَّ الأمثلة الثلاثة وغيرها داخلة في إطار ضمير الشأن، وهي منه براء. وبتطبيق ذينك الشرطين نجد أنّ الأمر ينحصر في الأداتين (إنّ) و(أنّ) دون غيرهما. وما قاله بعض النحاة من دُخول ضمير الشأن "المستتر" عَلى سائر "أَخَوات" (إنَّ) -وغيرها- في مثل: "ليسَ خَلَقَ الإنسانُ نفسَهُ" و"كانَ عليٌّ عادلٌ" ليس بشيء، لأنَّ الضَّميرَ المُتحدَّثَ عنْهُ لا وُجودَ لَهُ. ولا يَنفع القول بأنّه مستتر، لأَنَّهُ لم يَدخلْ ليستترَ، بل دَخَلَ ليُؤَدِّيَ وظيفةً تركيبيَّةً مَخصوصة. ودخولُ ضمير الشأن عَلى (كأنَّ) في "وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافرونَ" (القصص ٢٨ : ٨٢) لا يَتعارَضُ مَعَ هذا الذي نَقول، لأنَّهُ من قَبيل دخوله عَلى (أنَّ)، ذلك أَنَّا نَرى -بما سَيَرِدُ لاحقاً في البحث- أَنَّ (كَأَنَّ) ليست إلا (أَنَّ) مَسبوقةً بالكاف. وأَمّا الضَّميرُ الدّاخلُ عَلى (لعلَّ) في قول الرَّسول: "لَعَلَّه يُخَفِّفُ عنهما ما لم يَيْبَسا" (صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: ما جاءَ في غَسْل البول) فليسَ للشأن، بل هُوَ عائدٌ بكُلِّ يُسْرٍ إلى المذكور قبلاً، وهو حَدَثُ "الغَرْز" -في رواية- أو حَدَثُ "الوَضْع" -في رِوايَة أُخرى-: "إنهما لَيُعَذَّبان، وما يُعَذَّبان في كبير. أمّا أحدُهُما فكانَ لا يستتر من البول، وأمّا الآخَرُ فكانَ يمشي بالنميمة. ثم أَخَذَ جريدةً رَطْبَةً، فشقَّها نصفين، فَغَرَزَ في كلِّ قبرٍ واحدةً. قالوا: يا رسولَ الله، لِمَ فَعَلْتَ هذا؟ قال: (لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عنهما ما لم يَيْبَسا)". أيْ: لَعَلَّ هذا الفعلَ أو الصَّنيع، وهو غَرْزُ الجريدة الرَّطْبَة، يُخَفِّفُ عَنْهُما. وممّا قد يُرَجِّحُ صحَّةَ هذا التَّقدير، روايَةٌ أُخرى للحديث تَظْهَرُ فيها (أَنْ) بعد (لعلَّهُ): "لَعَلَّهُ أنْ يُخَفِّفَ عنهما ما لم تيبسا" (صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: من الكبائر ألا يستتر من بوله). الأَمْرُ الذي يَعني أَنَّ الحاجةَ التركيبيَّةَ لاجتلابِ

ضميرِ الشأنِ منتفيةٌ ههنا حسبَ هذه الرِّواية، لأَنَّ (لعلَّ) غيرُ داخِلَةٍ على الفعلِ مباشـرةً، بـل هـي مفصولةٌ عنه بـ(أَنْ).

(٣٢) الأنعام ٦ : ٢١.

(٣٣) برجشتراسر، التطور النحويّ: ص١٣٩.

(٣٤) وهي ظاهِرة تحتاج إلى استقراء ودراسة نحن بصدد القيامِ بهما.

(٣٥) موطأ مالك، كتاب الحجّ، باب في رجل وقع بامرأته في الحجّ ما بينه وبين أن يدفع.

(٣٦) الأنعام ٦ : ٣٣.

(٣٧) المؤمنون ٢٣ : ١٠٨ – ١١٠.

(٣٨) الجن ٧٢ : ١.

(٣٩) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، باقي المسند السابق.

(٤٠) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبيّ.

(٤١) السابق، كتاب النكاح، باب نهي رسول الله عن نكاح المتعة آخرا.

(٤٢) السابق، كتاب الجهاد والسير، باب حفر الخندق.

(٤٣) محمد ٤٧ : ١٩.

(٤٤) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر.

(٤٥) هود ١١ : ٣٦.

(٤٦) السُّحْت: حَرام لا يحِلُّ كسْبه، وهو يسحت البركة ويُذهِبُها.

(٤٧) الدارمي، سنن الدارمي، كتاب الرقاق، باب في أكل السحت.

(٤٨) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة.

(٤٩) البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممرّ في المسجد.

(٥٠) الدارميّ، سنن الدارميّ، المقدمة، باب التورّع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنّة.

(٥١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله.

(٥٢) التوبة ٩ : ٦٣.

(٥٣) الأنعام ٦ : ٥٤.

(٥٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٥٥) الدارميّ، سنن الدارميّ، المقدمة، باب العمل بالعلم وحسن النيّة فيه.

(٥٦) موطأ مالك، كتاب العتق والولاء، باب مَن أعتقَ رقيقاً لا يملك مالا غيرَهم.

(٥٧) يوسف ١٢ : ٩٠.

(٥٨) الحج ٢٢ : ٤٦.

(٥٩) دَع عنك ما يَلجأ إليه النحاةُ حينَما يُقدِّرون ضميراً للشأن منويّاً مستكنّاً بعدَ (كانَ) و(ليس) وأخوات (إنَّ)، كما في قولهم: (ليس خلق الله مثله). فهي صنعةٌ شكليةٌ الأخذُ بها مرفوضٌ، لأنَّ "النواسخ التي يقدَّر بعدها ضمير الشأن مستترا مسندا إليه هي في يقيني تؤدي معناها في الجملة ولكنها ملغاة العمل النحوي" (محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية: ص١٤٥).

(٦٠) انظر في جدارة هذه التسمية: سمير شريف استيتية، اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج: ٥٧٦ – ٥٨٠.

(٦١) انظر: رمزي منير بعلبكي، فقه العربية المقارن: ص١٦١ و٢٤٣. وانظر: إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة: ٢٣– ٢٤.

(٦٢) انظر: رمزي منير بعلبكي، فقه العربية المقارن: ١٦٠ – ١٦٣.

(٦٣) انظر السابقَ: ص١٦١. وانظر: إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة: ٢٣– ٥٨.

(٦٤) انظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص١٨٨.

(٦٥) الصافات ٣٧ : ١٠٤ – ١٠٥.

(٦٦) مريم ١٩ : ١١.

(٦٧) هنري فليش، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد: ص١٦٩.

(٦٨) بغية التعرف على نوعي الربط الإدماجي والتوفيقي، ومعرفة خصائص كلٍّ، انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: ٢٩٦ – ٣٠٧.

(٦٩) انظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربيَّة: ص١٣٩.

(٧٠) تشترِكُ مع (أَنَّ) و(أَنْ) في هذه الخصيصَةِ أَو الوظيفة –هَوْناً ما– أَدَواتٌ أُخَرُ، كَـ(ما) وَ(لَو) المصدريَّتَيْنِ. ويعكف الباحثُ الحاليُّ –في بحثٍ لم يَرَ النّورَ بعدُ– على رَصْدِ السِّياقاتِ التي تَرِدُ فيها (أَنْ) المصدريَّة دونَ غيرِها، ومُحاولَةِ تفسيرِ ذلك.

(٧١) انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: ٣٠٣ – ٣٠٤.

(٧٢) الجن ٧٢ : ١. انظر: الأشموني، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: ١ / ٢٧٣.

(٧٣) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرِضَ على النبيّ في صلاةِ الكسوف من الجنّة.

(٧٤) الكفويّ، الكليّات: ص١٩١.

(٧٥) بنية العربية الكلاسيكية (الفصحى)، ضمن: دراسات في العربية، ص١٩٧.

(٧٦) البقرة ٢ : ١٧٧. وقد عَدَّ "أدولف دنتس" الجملة من قبيلِ الجمل الواقعةِ موقع المُسند. انظر: بنية العربية الكلاسيكية (الفصحى)، ضمن: دراسات في العربية، ص١٩٧. والصواب أَنّها واقعة مسندا إليه إذا قرأت (البرَّ) بالنصب، وهذا حسب قراءة حمزة وحفص عن عاصم. وأَمّا برفع (البرُّ)، طبقا لما قرأ الباقون، فإن الجملة بعد (أَنْ) تكون مسندا إليه. انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص١٧٦.

(٧٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ووفاته.

(٧٨) الأنفال ٨ : ٧. قالَ سيبويه: "فـ (أنَّ) مبدلة مِن: (إحدى الطائفتين)، موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أنَّ إحدى الطائفتين لكم" (سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٣٢).

(٧٩) انظر: سيبويه، الكتاب: ١ / ٤٦٦.

(٨٠) انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغيرِ الناطقين بها: ص٣٠٣.

(٨١) الأصل في استخدام أداة الشرط –فيما هو ثابت– أن تتوسط بين "جملة المشروط" و"جملة الشرط". انظر السابق: ٣٥٤ – ٣٦٥.

(٨٢) في الأصل: (إنْ).

(٨٣) في الأصل: (إنْ).

(٨٤) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص١٨٨.

(٨٥) النجم ٥٣ : ٣٦ – ٤٤.

(٨٦) طه ٢٠ : ١١٨ – ١١٩.

(٨٧) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أَنَّ مَنْ ماتَ على التوحيدِ دَخَلَ الجَنَّةَ قَطْعاً.

(٨٨) انظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتيّ للبنيةِ العربيَّة: ص٩٨. و: إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراقِ واللغة: ص٢٥.

(٨٩) انظر: داود عبده، البنية الداخلية للجملة "الفعلية" في العربية، مجلة الأبحاث–الجامعة الأميركية، عدد خاص: "اللغة والحضارة العربيتان"، حرره: رمزي بعلبكي، السنة ٣١، ١٩٨٣: ص٣٧ – ٥٣. وانظر: داود عبده، التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، السنة الأولى، العددان ٩/٨، كانون الثاني (يناير) – آذار (مارس) ١٩٧٩: ٦ – ١٦.

(٩٠) انظر: هنري فليش، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، ص١٦٩.

(٩١) البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العشاء.

(٩٢) مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها.

(٩٣) الأنعام ٦ : ١٠٩.

(٩٤) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص٢٦٥. ولم يُجوِّز الخليلُ –فيما ينقُلُ عنه سيبويه– الإتيانَ بـ(أنَّ) في هذه الآية، لأنه "لو قالَ: وما يشعِركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرا لهم". وقد فَسَّر قراءة الفتح عندَ "أهل المدينة" بقوله: إنها بمنزلة (لعلَّ). (انظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٣). وكذلك فعل "الرازي" عندما استحسن قراءة الكسر واصفاً إياها بأنها القراءة الجيدة (انظر: الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ١٣ / ١١٨).

(٩٥) القمر ٥٤ : ١٠.

(٩٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٤٣.

(٩٧) التعليل نوعان: سببي، وغرضي. انظر: عمر عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: ٣٠٩ – ٣٣٨.

(٩٨) الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٢٤٣.

(٩٩) الحج ٢٢ : ١.

(١٠٠) لقمان ٣١ : ١٧.

(١٠١) التوبة ٩ : ١٠٣.

(١٠٢) هود ١١ : ٣٧. و: المؤمنون ٢٣ : ٢٧.

(١٠٣) يوسف ١٢ : ٥٣.

(١٠٤) ولا أقولُ إنَّ هذا حادثٌ دائماً، ذاك أننا واجدون شواهد تحتوي على (إنَّ) التعليليَّة من غير أنْ يسبقها إنشاء، كقوله: "إنّا كنا نَدعوهُ من قبلُ. إنه هو البَرُّ الرحيمُ" (الطور ٥٢ : ٢٨)، و: "أهُمْ خَيرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ والذينَ مِنْ قَبلِهِم. أهْلكناهُم. إنَّهُم كانوا قوماً مُجرِمين" (الدخان ٤٤ : ٣٧).

(١٠٥) قال "الجرجاني": "وهي على الجملة من الكثرة بحيث لا يُدرِكُها الإحصاء" (الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٢٤٤).

(١٠٦) انظر أمثالاً: الرمّاني، معاني الحروف: ١٠٩ – ١١٢. و: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩٣ – ٤٠٢. و: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٥ – ٥٩. و: الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني: ١٥٩ – ١٦٤.

(١٠٧) كذا في الأصل، ولعلَّ الصَّواب: (وَلَرَأَيْتَ).

(١٠٨) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٢١١. وقد أَعادَ الرأيَ نفسَه الإمام فخر الدين الرازي. انظر: الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٧٨ – ١٧٩.

(١٠٩) لكنا نَعجبُ كثيراً حينما نعلم أَنَّ الإمامَ عبدَ القاهرِ –يرحَمُهُ اللهُ– بعدَ أن قطع بقيام (إنَّ) بإظهار الكلامِ –في السياقِ المتحدَّث عنهُ– مُستأنفا غيرَ مستأنَف، مَقطوعاً مَوصولاً، عادَ ليقولَ –في موطنٍ آخرَ بعيد– ما يبدو أَنَّهُ مُتصادمٌ مع هذا الرأي ناسخٌ إيّاه. وذلك أَنَّهُ جَزَمَ هنالك بأَنَّ (إنَّ) "إذا هي دَخَلَتْ، ترتبط بما قبلها وتأتلف معه، وتتحد به حتى كأَنَّ الكلامين قد أفرِغا إفراغاً واحداً، وكأنَّ أحدَهما قد سُبِكَ في الآخَر" (الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٢٤٣). هذا معناه أنه= =رأى أوَّلاً أنَّ لـ(إنَّ) دوراً في الكلام يَقومُ على الوصلِ والقطع، غيرَ أَنَّهُ في المرةِ الثانية قَصَرَ الأَمرَ على ارتباطِ الكلامين وائتلافهما واتِّحادهما، ولم يأت على ذِكرِ القطع وعدم الاستئناف.

(١١٠) لمعرفةِ الفرق بين الارتباط والربط في العلاقات التركيبيَّة داخلَ الجملة العربيَّة، يَحْسُنُ الرجوع إلى: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيبِ الجملة العربية: ١٣٠ – ١٦٠.

(١١١) قد يُقالُ في سبب نزوع العربية نحو تطوير هذا التركيب: إنَّ اللغةَ لم تُبْقِ هذا التركيبَ على ما هو عليه، فعمدت إلى تدبيرٍ آخر لتطاوُلِ العهدِ وفقدان الإحساس بسببيةِ (إنَّ) في صدر الجملةِ الثانية. تمثلَ التدبيرُ بإضافة أدواتٍ مُشعِرةٍ بالدلالةِ على السبب أو التعليل على نحو فاقع.

(١١٢) أعني بـ"حركة الحرْف" الحركةَ التي تليه، اختصاراً وإيجازاً.

(١١٣) ولم أَجدْ لهذا شبيهاً في العربيَّة إلا ما جاءَ في قراءة حمزة والكسائيّ، حيثُ قرآ ما ورد في سورة النساء (الآية ١١) بكسرِ الهمزة، هكذا: "...فَلإِمِّه الثلثُ، ...فلإمِّه السدُسُ" (انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ٢٢٧ – ٢٢٨. وانظر: ابن جني، الخصائص: ٣ / ١٤٣).

(١١٤) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٤٧٢.

(١١٥) وهذا ما استحبته اللهجات المحكيَّة اليومَ، فقد مالت إلى فتح اللامِ والإبقاءِ على كسرةِ الهمزة، فقالت: (لَـ+إنَّه).

(١١٦) انظر: أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية: ص ١٣١.

(١١٧) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ٣٠٤.

(١١٨) الطور ٥٢ : ٢٨.

(١١٩) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ٣٠٤.

(١٢٠) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٦ – ١٢٧.

(١٢١) سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٨. وانظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو: ٢٧٢/١. و: الكفويّ، الكليّات: ص١٩٣.

(١٢٢) سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٨.

(١٢٣) الحِجْر ١٥ : ٣٤. والحق أنَّ هذه الفاء هي الفاء الوحيدة المتبوعة بسبب في العربية، وقد أطلق "الكفوي" عليها "الفاء السببية"، وقالَ إنها بمعنى "لام السببية". انظر: الكفوي، الكليات: ص٦٧٧. وانظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: ص٣٥١.

(١٢٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٢٤٣

(١٢٥) تتملكني الحيرة حيالَ مَوقَعة (لأنَّ)، والمرتبة التي يمكن أنْ تحتلها بينَ هذا كله. لكنَّ الذائقة قد تضطر المرءَ إلى أنْ يَرى أنَّها الأدنى قبولاً، أي أنَّها تعلو الممنوع، وتُمثل أول الحسن أي أقله، وما هذا إلا لأنها –ربما– "تفصح" عن التعليل بعدَ أن كانَ مستبطنا إلى حدّ. وبطريقةٍ أخرى: (لأنَّ) زادت المعلَّلَ تعليلاً.

(١٢٦) مع أنَّ "الجرجانيّ" لا يُصوِّبُ هذه الجملةَ، إلا أنني أراها مِن قبيلِ قول الله: "اعدِلوا. هو أقربُ للتقوى" (المائدة ٥ : ٨).

(١٢٧) المرادي، الجنى الداني في حروف المَعاني: ص٥٦٨.

(١٢٨) هكذا، والصواب: "ففتحَت همزة (إنَّ)"، لأنَّ (أَنَّ) همزتها مفتوحة، ولا يُفتَح المَفتوح.

(١٢٩) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٢٥٢.

(١٣٠) برجشتراسر، التطوُّر النحوي للغة العربية: ص١٩٠.

(١٣١) ومثله: أُحِبُّ أنْ، أرغبُ أنْ، أريدُ أنْ، لا بُدَّ أنْ، وهكذا.

(١٣٢) لا يَعني هذا بحالٍ أننا لا نعثرُ على الاستخدامين مُتساوِقين معاً، فتطوُّرُ تركيبٍ ما مِن صورة إلى أخرى، لا يمكن أن يعنيَ دائما هجرانَ الصورةِ القديمة وإحلالَ الجديدة محلها. بل إننا لواجدونَ الصورتينِ مستعملتين جنباً، خاصَّةً إذا كانَ ثَمَّة ضرورة لذلكم. فنحن نقولُ: (علمتُ أنه يوجدُ الكثيرُ من المشاكلِ العالقةِ بين الوفدين).

(١٣٣) النور ٢٤ : ٩. وهي قراءَة نافع. انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص٤٥٣. و: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٣٨٦.

(١٣٤) يونس ١٠ : ١٠.

(١٣٥) هي: باب الحكاية بالقول أو مرادفه، وباب (ظنّ) و(أَعْلَمَ)، وباب التعليق. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٣٨ – ٥٤٣.

(١٣٦) انظر ما كتبه "فيشر" عن "المراحل الزمنية للغة العربية الفصحى"، وذلك ضمن: إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة: ٤٣١ – ٤٣٦.

(١٣٧) الأنفال ٨ : ٧.

(١٣٨) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التمني، باب ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة، ٩ / ٦٨.

(١٣٩) مُطنَّب، أيْ: مَشدود بالأطناب وهي الحِبال، واحدها الطُّنْب.

(١٤٠) مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد، ٢ / ٦٠٤.

(١٤١) السابق، كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله –تعالى–.

(١٤٢) انظر: عمر عكاشة، (أنَّ) أداة ربط وإظهار لا أداة توكيد، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٤م.

(١٤٣) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ١ / ٦٤٤.

(١٤٤) ينبغي الاعترافُ بأنَّ عَمَلي في البحث يَظَلُّ مَنْقوصاً، ما تَعَلَّقَ منه بتأصيلِ الأدوات، ذلكَ أنَّ الهمَّةَ لم تُطاوِلْ أنواعاً أخرى لـ(إنْ)، كالنّافيَة –مَثَلاً–. ويَعْلَمُ اللهُ –وكفى به عليماً حسيباً– أنَّني أعملتُ الفِكْرَ في هذا طَويلاً، وَأجرَيْتُ فيه النظرَ مَليّاً، وَبَذَلْتُ فيه جهداً مُضْنِياً، وتَوَصَّلْتُ فيه إلى ما لا يمكنُ الاطمئنانُ إليه بحال، لنقصان الأدلَّة.

(١٤٥) انظر: يحزقيل قوجمان، قاموس عبري – عربي.

(١٤٦) انظر: إسماعيل أحمد عمايرة، بحوثٌ في الاستشراقِ واللغة: ص٢٥.

(١٤٧) انظر السابق.

(١٤٨) السابق.

(١٤٩) Chaim Rabin، اللهجات العربيَّة الغربيَّة القديمة: ص٨١.

(١٥٠) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٥٣.

(١٥١) البقرة ٢ : ٢٨٢.

(١٥٢) المائدة ٥ : ٢.

(١٥٣) الزخرف ٤٣ : ٥.

(١٥٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٥٤.

(١٥٥) انظر: الموزعيّ، مصابيح المغاني في حروف المعاني: ص١٦٩.

(١٥٦) تَجْدُرُ الإشارةُ إلى أَنَّ تطوُّرَ هذا التركيبِ لم يَتَوَقَّفْ عندَ هذا الحَدِّ، بل الحاصلُ أَنَّ ثَمَّةَ تَطَوُّراً آخَرَ مُمَثَّلاً في تَحريكِ (إنْ) من الموقعِ "البينيِّ" إلى موقعِ الصَّدارةِ، على النحوِ: (سَأَذْهَبُ إلى المَكتبةِ إنْ تُرافِقْني. --> إنْ تُرافِقْني فسأَذْهَبُ إلى المَكتبةِ). وللتثبّتِ من صِحَّةِ هذا التحريك قد تَجْمُلُ العودةُ إلى: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: ٣٥٤ – ٣٧٤.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أحمد بن حنبل (المُتَوَفّى ٢٤١هـ)، مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلاميّ، ١٩٨٥.

٣. أحمد المتوكّل، الجملة المركَّبة في اللغة العربيَّة، ط١، منشورات عكاظ، تقديم المؤلف في الرباط، ١٩٨٧.

٤. إسماعيل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ط١، دار البشير – عَمّان، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٥. الأشموني (المتوفّى ٩٢٩هـ)، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك (ضمن: حاشية الصبّان)، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربيَّة، فيصل عيسى البابي الحلبيّ – القاهرة.

٦. البخاريّ، صحيح البخاري، تقديم وتحقيق وتعليق: محمود النواوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد خفاجي، مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٧٦هـ.

٧. برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحويُّ للغة العربيَّة، أخرجهُ وصَحَّحَهُ وعَلَّقَ عليه: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي – القاهرة ، دار الرفاعي – الرياض، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٨. الجرجانيّ (المُتَوَفّى ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المَعاني، صَحَّحَ أصلَهُ: محمَّد عبده ومحمَّد مَحْمود التركزيّ الشنقيطيّ، ووقَفَ على تَصْحيحِ طَبْعِه وعَلَّقَ حَواشِيَهُ: السيِّد محمَّد رشيد رضا، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٩. ابن جنّيّ (المُتَوَفّى ٣٩٢هـ)، الخصائص، تَحقيق: محمَّد علي النَّجّار، ط٤، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة – بغداد، ١٩٩٠م.

١٠. الجرجانيّ (المُتَوَفّى ٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تَحقيق: كاظم بحر المرجان، مَنشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث: ١١٦، دار الرَّشيد – العراق، ١٩٨٢.

١١. حُسام سَعيد النعيمي، النَّواسِخ في كِتابِ سيبويه، دار السالة للطباعة – بغداد، ١٩٧٧م.

١٢. – حسن سعيد الملخ، نظريَّة الأصل والفرع في النَّحوِ العربيِّ، ط١، دار الشُّروق للنشر والتَّوزيع – عمّان / الأردن، ٢٠٠١.

١٣. – الدارميّ (المُتَوَفّى ٢٥٥هـ)، سنن الدارميّ، دار الفكر – بيروت، ١٩٩٤م.
١٤. – داود عبده، البنية الداخليَّة للجملة الفعليَّة في العربيَّة، مَجَلَّة الأبحاث – الجامعة الأميركيَّة، عدد خاصّ: "اللغة والحضارة العربيَّتان"، حَرَّرَهُ: رمزي بعلبكيّ، السنة ٣١، ١٩٨٣: ص٣٧ – ٥٣.
١٥. – داود عبده، التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربيّ، السنة الأولى، العددان ٩/٨، كانون الثاني (يناير) – آذار (مارس) ١٩٧٩: ص٦ – ١٦.
١٦. – الرازيّ (المُتَوَفّى ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط١، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٧. – الرازيّ (المُتَوَفّى ٦٠٦هـ)، نِهاية الإيجاز في دِرايَة الإعجاز، تَحقيق وتَقديم: إبراهيم السامرّائيّ، ومحمَّد بركات حمدي أبو عليّ، دار الفكر للنشر والتوزيع – عَمّان، ١٩٨٥.
١٨. – الرُّمّانيّ (المُتَوَفّى ٣٨٤هـ)، مَعاني الحُروف، تَحقيق: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة.
١٩. – رمزي منير بعلبكي، فقه العربيَّة المقارن، ط١، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٩٩.
٢٠. – ابن السرّاج (المُتَوَفّى ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تَحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢١. – سمير شريف استيتية، اللسانيّات: المَجال والوظيفة والمنهج، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد – الأردنّ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
٢٢. – سيبويه (المُتَوَفّى ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
٢٣. – السيوطي (المُتَوَفّى ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٢٤. – عباس حسن، النحو الوافي، ط٥، دار المعارف بمصر.
٢٥. – عبد الرحمن محمَّد أيّوب، دراسات نقديَّة في النحو العربيّ، مُؤَسَّسة الصباح – الكويت.
٢٦. – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتيّ للبنية العربيَّة، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠هـ –

١٩٨٠م.

٢٧. – ابن عقيل (المُتَوَفّى ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيَّةِ ابنِ مالك، ومعَهُ كتابُ: منحة الجليل بتَحقيقِ شرح ابنِ عَقيل لمحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٨. – عمر عكاشة، (أَنَّ) أَداةُ ربطٍ وإظهار لا أَداة توكيد، مَجَلَّة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويّات، المجلَّد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ٢٠٠٤م.

٢٩. – عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوةٌ إلى توصيفٍ جديدٍ لنحوِ اللغةِ العربيَّةِ في مقتضى تعليمِها لغيرِ الناطقين بها، ط١، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر – بيروت، ٢٠٠٣.

٣٠. – فاضل صالح السامرّائيّ، معاني النحو، ط٢، دار الفكر – عَمّان، ١٤٢٣ – ٢٠٠٣.

٣١. – فولفديتريش فيشر (مُحَرِّر)، دراسات في العربيَّة، نَقَلَها إلى العربيَّة وعَلَّقَ عليها: سعيد حسن بحيري، ط١، مكتبة الآداب – القاهرة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٣٢. – الكفويّ (المُتَوَفّى١٠٩٤هـ)، الكُلِّيّات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويَّة، قابله على نسخة خطِّيَّة وأعدَّه للطبع ووضَعَ فهارسَهُ: عدنان درويش ومحمَّد المصريّ، ط٢، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٣. – كمال محمَّد بشر، دراسات في علم اللغة، ط٩، دار المعارف بمصر، ١٩٨٦.

٣٤. – Chaim Rabin، اللهجات العربيَّة الغربيَّة القديمة، ترجمة: عبد الرحمن أيّوب، مَطْبوعات جامعة الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٦.

٣٥. – مالك بن أنس (المُتَوَفّى ١٧٩هـ)، المُوَطَّأ، حَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليه وخَرَّجَ أَحاديثَهُ: محمود أحمد القيسيَّة، ط١، مؤسَّسة النداء – أبو ظبي، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٣٦. – ابن مجاهد (المُتَوَفّى ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تَحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المَعارِف – القاهرَة، مُقَدِّمةُ الطبعةِ مؤرَّخة في ١٤٠٠هـ.

٣٧. – محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربيَّة، ط١، دار المعارف – القاهرَة، ١٩٨٣.

٣٨. – المُرادي (المُتَوَفّى ٧٤٩هـ)، الجَنى الداني في حروفِ المَعاني، تَحقيق فخر الدين قَباوَة ومحمَّد نَديم فاضِل، ط١، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٣٩. – مُسْلِم (المُتوَفّى ٢٦١هـ)، الجامع الصحيح المُسَمّى صحيح مسلم، دار المعرفة – بيروت، ١٩٧٠.

٤٠. – مصطفى حميدة، نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربيَّة، ط١، الشركة المصريَّة العالميَّة – لونجمان / مصر، مكتبة لبنان ناشرون / بيروت، ١٩٩٧.

٤١. – المبرّد (المُتَوَفّى ٢٨٥هـ)، المقتضَب، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٤٢. – الموزعيّ (المُتَوَفّى ٨٢٥هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تَحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣.

٤٣. – ابن هشام (المُتَوَفّى ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ومَعَهُ كتاب: عُدَّةُ السالِك إلى تَحقيقِ أوضحِ المَسالك لمحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة: صيدا – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨.

٤٤. – ابن هشام (المُتَوَفّى ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليهِ: مازن المُبارك ومحمَّد علي حمد الله، راجَعَهُ: سعيد الأفغانيّ، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.

٤٥. – هنري فليش اليسوعي، العربيَّةُ الفصحى: نَحْوَ بناءٍ لغويٍّ جديدٍ، تَعريب وتَحقيق: عبد الصَّبور شاهين، ط١، المَطبعة الكاثوليكيَّة – بيروت، ١٩٦٦.

٤٦. – يحزقيل قوجمان، قاموس عبري – عربي، دار الجيل – بيروت، مكتبة المحتسب – عَمّان، مقدِّمة المؤلِّف مُؤَرَّخة في: آب ١٩٧٠.

٤٧. – ابن يعيش (المُتَوَفّى ٦٤٣هـ)، شرح المفصَّل، عالم الكتب – بيروت.